



كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

**أدلة ترجيحات العكبري (ت ٦١٦هـ) الصرفية في النصف الثاني
من شرحه لـ " تكملة " أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)
" تحليل ومناقشة "**

إعداد

د/ صابر السيد محمود أحمد

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٧م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد بن عبد الله ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر المنتجبين ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . أما بعد ،،،

فإن علم الصرف من أرفع علوم العربية قدرًا ، وأعلاها شأنًا ، وأسامها منزلة ، وجميع أهل العربية في أشد الحاجة إليه ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها .

يقول ابن جني : " وهذا القبيل من العلم ، أعنى التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف" .^(١)

وقد كانت لي تجربة سابقة مع مسائل الخلاف الصرفي في شرح المفصل لاين يعيش في أطروحتي التي تقدمت بها لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسبوط ، وجهت جُلَّ اهتمامي فيها إلى جمع مسائل الخلاف الصرفي وموقف ابن يعيش منه ، ولكنني لم أتوجه إلى دراسة أدلته الصرفية في اختياراته أو اعتراضاته ، ولما وقفت على شرح العكبري لكتاب التكملة لأبي علي الفارسي ، وألفت شارحه مهتمًا بإبراز العلل؛ إذ جمع فيه بين القاعدة الصرفية وعللها، عقدت العزم مستعينًا بالله -تعالى- على دراسة أدلة ترجيحات

(١) المنصف ١/٢ .

العكبري الصرفية في هذا الكتاب، والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

أولاً - مكانة العكبري وعلو شأنه ، فهو من العلماء المبرزين في علم العربية.
ثانياً - أن الدراساتين تناولوا الدرس النحوي بالبحث والتأليف في جوانبه جميعاً، أما الدرس الصرفي فلم يعطَ حقه من البحث والاهتمام بفرعياته وجزئياته، وقد أردت بهذه الدراسة استيفاء شيء من حقه طمعاً في سد جزء من الفراغ الحاصل في المكتبة الصرفية.

ثالثاً - قلة الأعمال التي عنيت بإبراز أدلة وأسباب ترجيحات العلماء للآراء الصرفية مقارنة بالأعمال التي عنيت بإبراز أدلة ترجيحات العلماء النحوية .
رابعاً - أن العكبري اهتم بالخلاف الصرفي وأولاده جُلَّ عنايته، ولم يكن ناقلاً آراء من سبقه فحسب، بل غالباً ما ينقل الآراء، ثم يتبعها بترجيح أحدها معللاً أو موجّهاً ما رجحه، وقد ينقد الرأي المخالف موضحاً فسادَه أو ضعفه، فهو لم يسلم بكل ما نقله من آراء عن سابقيه.

خامساً - عناية العكبري بإبراز العلة الصرفية، فقد جمع بين القاعدة الصرفية وعلتها، وقد اتخذ من العلل ركائز في إبراز الخلاف الصرفي بين الصرفيين، وفي ترجيح الآراء وتوجيهها، والرد عليها وفق ما يفرضه عليه مذهبه الصرفي.

سادساً - أن البحث في علم الصرف شاق وصعب، وقد أحسَّ بصعوبة البحث فيه أعلام الصرفيين؛ إذ يقول ابن جنّي: "... إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً بدئاً قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه..."^(١).

ويقول أبو حيان : " فإن علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الإفهام، ويشرف المتحلي به على سائر الأنام؛ إذ هو أشرف شطري اللسان العربي، وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي، ولغموضه قل فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد فيه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف، وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد، وترنقت بعد صفوها منه الموارد، فلا يتميز فيه الفاضل إلا عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلا عند ضيق المحال، وما أحد ممن نظر في الإعراب أدنى نظر إلا وهو مدع فيه موهم الأعمار أنه يحسنه ويديره... " (١).

سابعاً - استخلاص العلل الصرفية وإبرازها في ترجيحات العكبري الصرفية.
ثامناً - أن كتاب التكملة وشرحه من الكتب المستقلة في علم الصرف، فلم يجمع فيه مؤلفه ولا شارحه بين النحو والصرف.

بالإضافة إلى أنني لا أعلم أحدًا كتب حول أدلة ترجيحات العكبري الصرفية، وعمل على استخلاصها من كتابه " شرح التكملة"، فعقدت العزم على استخلاص العلل والأدلة التي اعتمدها العكبري في ترجيحاته (٢).

(١) المبدع في التصريف ص ٤٥، ٤٦.

(٢) وقفت على رسالة دكتوراه تناولت العكبري من الناحية الصرفية، وعنوانها: " أبو البقاء العكبري صرفياً" للباحث/ مجيد خيرالله رامي الزامل -كلية الآداب-جامعة القادسية، وقد تناول فيها الباحث شخصية أبي البقاء العكبري الصرفية، وموقفه من الخلاف الصرفي، وأدلة الصناعة الصرفية عنده، ومنهجه في إيراد المادة الصرفية، ومصادره، وآراءه الانفرادية، وتأثره وتأثيره، والمآخذ عليه، وقد اقتصر في أطروحته هذه على عدة كتب للعكبري، هي: اللباب، والتبيين والتبيان، والمتبع في شرح اللمع، ولم يسع لإبراز أدلة ترجيحات العكبري الصرفية في المؤلفات السابقة، وإنما تكلم عن موقفه من السماع، والقياس، واستصحاب الحال، والإجماع، والعلة الصرفية، وأعطى نماذج لذلك، ولكنه لم يوظف هذه الأصول في ترجيحات العكبري، كما أنه لم يجر ذكراً لشرحه للتكملة، ولعله لم يقف على هذا الشرح.

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وفهارس
فنية.

أما المقدمة : فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

وأما التمهيد فموضوعه : العكبري والخلاف الصرفي، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالعكبري بإيجاز.

المطلب الثاني: موقف العكبري من الخلاف الصرفي.

وأما المبحث الأول فموضوعه: أدلة الأحكام الصرفية.

وأما المبحث الثاني فموضوعه: مسائل الترجيح وأدلة العكبري فيها.

وقد عرضت فيه مسائل الترجيح، وذيلت كل مسألة بالأدلة التي استدل بها
العكبري؛ لترجيح مذهب على آخر، أو الحكم بصحة مذهب وبطلان مقابله.

وكان منهجي في دراسة المبحث الثاني على النحو الآتي:

أولاً- وضع عنوان لكل ترجيح.

ثانياً- التقديم للمسألة بدراسة موجزة متضمنة للأقوال التي سيذكرها العكبري،
وما لم يذكرها.

ثالثاً- إثبات نص العكبري الذي أبرز فيه الرأي الراجح.

رابعاً- ذيلت كل مسألة من مسائل الترجيح بتعقيب ؛ لإبراز الأدلة التي
اعتمدها العكبري في ترجيحه.

وأما الخاتمة : ففيها ذكرت أهم النتائج.

وأما الفهارس الفنية : فقد اقتصرنا فيها على فهرسين: أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع ، والآخر: فهرس لمحتويات البحث .

تنبيه: كتاب شرح التكملة للعكبري، قام بتحقيق النصف الأول منه الدكتورة/ فوزية العتيبي-عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-وحصلت به على درجة الدكتوراه سنة ١٤٢٤هـ، والقسم الذي حققته من أول الكتاب إلى نهاية باب "الأسماء التي تذكر وتؤنث"، وأما النصف الثاني فقد قامت بتحقيقه الدكتورة/ حورية بنت مفرح بن سعدي الجهني-وحصلت به على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية من جامعة أم القرى-سنة ١٤٣٤هـ ، وهو الجزء الذي اعتمده في البحث.

فإن قيل: لماذا لم تقم بدراسة أدلة ترجيحات العكبري الصرفية في ضوء شرحه لكتاب "التكملة" كاملاً؟.

أقول : سبق التنويه على أن كتاب شرح التكملة للعكبري حقق في رسالتين جامعتين، وقد تمكنت من الوقوف على إحداها ولم أتمكن من الوقوف على الأخرى، ولقناعتي الشخصية بأن جزءاً واحداً من الشرح يكفي لإبراز أدلة ترجيحات العكبري الصرفية؛ إذ احتوى الجزء محل الدراسة على اثنين وأربعين رأياً رجحها العكبري، منها ثلاثون رأياً أيد العكبري ترجيحاته فيها بأدلة مختلفة، فقد جمع بين أكثر من دليل في الترجيح الواحد، واثنان عشر رأياً رجح فيها رأياً، ولكنه لم يذكر أدلة تقوي ترجيحه، واكتفى بالإشارة إلى أن هذا القول بعيد، أو فيه بُعد، أو ضعيف، وعدد الآراء المرجحة بدليل يكفي لإبراز أدلة العكبري في ترجيحاته، وخاصة إذا كان كل رأي قام بترجيحه اعتمد في ترجيحه على أكثر من دليل، ولأن الهدف من البحث إعطاء القارئ فكرة عن الأدلة التي اعتمدها العكبري في ترجيحاته، والرد على ما لا يتفق ومذهبه الصرفي.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجزيها بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة ، وفوق كل ذي علم عليم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

التمهيد

العكبري والخلاف الصرفي

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : العكبري حياته وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: موقف العكبري من الخلاف الصرفي.

المطلب الأول

العكبري حياته وأثاره بإيجاز^(١)

اسمه ونسبه:

محب الدين أبوالبقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العُكْبَرِي^(٢) البغدادي الأزجي^(٣) الحنبلي المقرئ الفقيه المفسر الفُرْضِي النحوي اللغوي^(٤).

مولده:

ولد ببغداد سنة (٥٣٨هـ) على الأرجح^(٥).

أخلاقه:

عرف أبو البقاء بحسن الخلق والتدين، وبالانقطاع إلى العلم تعلمًا وتعليمًا، ووصف بأنه ثقة صدوق، غزير الفضل كامل الأوصاف^(٦).

(١) لم أكتب ترجمة مفصلة عن العكبري؛ لوجود عدة أعمال تناولت التعريف بالعكبري وحياته وأثاره منها: مقدمة تحقيق كتاب إعراب القراءات الشواذ ١/١٣-٦٠، ومقدمة تحقيق كتاب التبيان في إعراب القرآن ١/١-هـ-ز، ومقدمة تحقيق الباب في علل الإعراب والبناء ١/٩-١٨، ومقدمة تحقيق كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١١-٦٩.

(٢) العُكْبَرِي-بضم العين وفتح الباء-نسبة إلى (عكبرا) بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ من الجانب الشرقي، خرج منها جماعة من المحدثين والعلماء، وهي أقدم من بغداد. ينظر: معجم البلدان ٤/١٤٢.

(٣) الأزجي:نسبة إلى باب الأزج، وهي محلة كبيرة ببغداد، ذات أسواق كبيرة، وكان منها جماعة كثيرة من العلماء والزهاد والصالحين. ينظر: معجم البلدان ١/١٦٨.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٥، وإنباه الرواة ٢/١١٦، ووفيات الأعيان ٣/١٠٠، وبغية الوعاة ٢/٣٨.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٥، ووفيات الأعيان ٣/١٠١.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٩.

قال عنه ياقوت الحموي: "وكان الشيخ أبوالبقاء-رحمه الله-ديّناً ورعاً صالحاً، حسنَ الخلق، قليل الكلام فيما لا يجدي نفعاً، وكان-رحمه الله-رقيق القلب سريع الدمعة"^(١).

مكانته:

أبو البقاء العكبري من العلماء المبرزين في علوم اللغة والنحو والتفسير والفقهاء والفرائض، والذي يدل على ذلك ثناء تلاميذه والمترجمين له، ومن ذلك ما قاله فيه ياقوت الحموي: "شيخ زمانه، وفرد أوانه، ومنحة الدهر، وحسنة العصر، إمام في كل علم من النحو واللغة والفقهاء والفرائض والكلام"^(٢).

وقال أيضاً: "وكان قد تفرّد في عصره بالعلوم خصوصاً علم العربية والفرائض، وكان الناس يقصدونه من أقصى الشرق والغرب"^(٣).

مصنفاته:

قضى أبو البقاء حياته متعلماً ومعلماً، وقد ترك لنا العكبري الكثير من المصنفات التي وُصفت بأنها مصنفات حسان^(٤)، وهي كثيرة جداً منها^(٥):

- ١- إعراب الحديث النبوي، وقام بتحقيقه د/عبدالإله نبهان.
- ٢- إعراب القراءات الشواذ، وقام بتحقيقه د/محمد السيد أحمد عزوز.
- ٣- التبيان في إعراب القرآن، وقام بتحقيقه الأستاذ/محمد علي البجاوي.
- ٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، وقام بتحقيقه د/عبدالرحمن العثيمين.

(١) معجم الأدباء ٤/١٥١٦.

(٢) السابق ٤/١٥١٥.

(٣) السابق ٤/١٥١٦.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٢/١١٧.

(٥) سأقتصر على ما طبع من كتبه رغبة في الإيجاز.

- ٥- شرح المقامات الحريرية، وقد قام بتحقيقه د/علي صائب حسون.
- ٦- شرح لامية العرب، وقد قام بتحقيقه د/محمد خير الحلواني.
- ٧- اللباب في علل البناء والإعراب، وقد قام بتحقيقه د/غازي ظليمات، ود/عبد الإله نبهان.
- ٨- المتبع في شرح اللمع، وقد قام بتحقيقه د/عبد الحميد حمد الزوي.
- ٩- مسائل نحو مفردة، وقد قام بتحقيقه د/ياسين محمد السواس.
- ١٠- المشؤف المٌعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، وقد قام بتحقيقه د/ياسين محمد السواس.

الأعمال المعاصرة المتعلقة بالعكبري:

- ١- اختيارات أبي البقاء العكبري في كتابيه (المتبع في شرح اللمع) و(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) جمعاً ودراسة-رسالة دكتوراه- للباحث/عبد الرحمن بن عبدالعزيز العلي-جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٢- جهود أبي البقاء العكبري في كتابيه (إعراب القرآن) و(إعراب الحديث) - رسالة ماجستير- للباحث / صادق محمد محمد سليم - جامعة الموصل ١٩٨٨م.
- ٣- القراءة الشاذة والاختيار النحوي دراسة في كتاب إعراب القراءات الشواذ للعكبري - رسالة ماجستير- للباحث/ معتصم محمد الحوراني-جامعة مؤتة ٢٠٠٩م.
- ٤- منهج أبي البقاء العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن للدكتور/عماد مجيد علي- عضو هيئة التدريس في كلية التربية - جامعة كركوك، وهو بحث منشور في مجلة كلية الآداب-العدد (٩١).
- ٥- منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي-رسالة دكتوراه- للباحث/يحيى مير علي-جامعة دمشق ١٩٩٢م.

٦- موقف العكبري من النحويين في كتابه (المتبع في شرح اللمع) جمعًا
ودراسة- رسالة ماجستير- للباحثة/أمل حجازي-كلية اللغة العربية
بأسيوط ٢٠١٦م.

وفاته:

توفي-رحمه الله- ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر من سنة ٦١٦هـ، وقد قارب
الثمانين^(١).

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٥، وبيغية الوعاة ٢/٣٩.

المطلب الثاني

موقف العكبري من الخلاف الصرفي^(١)

عني العكبري بالخلاف الصرفي، وأولاه جُلَّ عنايته، وخير ما يدل على ذلك عدد المسائل الخلافية التي ضمنها النصف الثاني من كتابه "شرح التكملة" فقد وصل عدد المسائل الخلافية إلى سبعين مسألة، وكان العكبري يعمد في إيراد المسائل الخلافية إلى الإيجاز وعدم التطويل، ولم يخرج عن هذا النهج إلا في مسألتين فقد بسط فيهما القول كثيرًا، وهما:

الأولى: أصل المشتقات المصدر^(٢).

والثانية: المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي المعل العين الواوي^(٣).

ويمكن تقسيم المسائل الخلافية التي ضمنها العكبري النصف الثاني من كتابه "شرح التكملة" إلى ثلاثة أقسام:

أهدها: مسائل ذكر فيها الخلاف، ورجح فيها رأيًا على آخر، وأيد ترجيحه بعدد من الأدلة، وعددها ثلاثون مسألة، وهذا القسم محل الدراسة.

والثاني: مسائل ذكر فيها الخلاف، واكتفى فيها بوصف رأي من الرأيين بأنه بعيد، أو فيه بُعد، أو هو ضعيف، وهذا القسم يدخل في القسم الأول من حيث إنه ترجيح، ولكنه لم يؤيد ترجيحه بدليل؛ لذا لم يدخل هذا القسم في نطاق البحث؛

(١) أردت من هذا المطلب أن أوضح للقارئ منهج العكبري في إيراد مسائل الخلاف، واتجاهه الصرفي.

(٢) ينظر: شرح التكملة ص ٢٥٤-٢٥٧.

(٣) ينظر: السابق ص ٥١٧-٥٢٠.

لأن البحث معني بدراسة الأدلة في مسائل الترجيح، وعدد هذا القسم اثنتا عشرة مسألة، وهاك نموذجًا يدل على ذلك:

قال العكبري موضحًا خلاف العلماء في عين (آية): "وأما (آية) فاختلفوا في عينها، فقال الخليل: عينها ساكنة، ولكن أبدلت ألفًا طلبًا للتخفيف، ولو لم تُقْلَبْ لأدغمت، والإدغام أثقل من الألف، وقال سيبويه: أصلها (فَعَلَّةٌ) -بفتح العين- ولما تحركت وانفتح ما قبلها أبدلت ألفًا، وقال آخرون: أصلها (فَعَلَّةٌ)، مثل: نَقِمَةٌ، وعلى الأوجه الثلاثة جنسها (آي)، إلا أن كل بناءٍ منها يلحق بنظيره من الصحيح، فنظير السكون: جَفْنَةٌ، ونظير الفتح: شَجَرَةٌ، ونظير الكسر: نَقِمَةٌ، وقال قوم: أصلها: آيِيَّةٌ على (فَاعِلَةٌ) إلا أن الياء الأولى حُذفت، وهذا قول ضعيف" (١).

وهاك نموذجًا آخر:

قال العكبري في زيادة النون ثانية: "ومن زيادتها ثانية قولهم: عَنَسَلٌ في مشي الذئب؛ لأنه من العَسَلانِ، وهو مشيه أيضًا، وقال قوم: النون أصل؛ لأنه من العَنَسِ، وهو التأخر، واللام زائدة، كما زيدت في عَبْدَلٍ. وفيه بُعْدٌ" (٢).

والثالث: مسائل ذكر فيها خلاف العلماء، ولكنه لم يرجح رأيًا على رأي، وعددها ثمان وعشرون مسألة، وهاك نموذجًا يوضح ذلك:

قال العكبري في أصل (جيدٍ): "وأما (جيدٌ) فجز سيبويه أن يكون (فِعْلًا) -بسكون الفاء- وأن يكون بضمها، ولكنهم كسروها لتسلم الياء؛ إذ لو بقيت على الضم لقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ونظيره: أبيض وببيض، وأما

(١) ينظر: شرح التكملة ص ٥٣-٥٥.

(٢) ينظر: السابق ص ٣٩٩.

أبو الحسن فهو عنده (فِعْلٌ) بالكسر لا غير، لأن من مذهبه ألا يغير البناء لتسلم الياء، فيقول: المرعيُّ بالإبقاء على اللفظ".^(١)

وهاك نموذجاً آخر:

قال العكبري في أصل (سِيَّةٍ): "...وأصلها (سُوِيَّةٌ) عند الخليل ، فحذفت منه الواو، وجعلت التاء عوضاً منها، وقال ابن الأعرابي^(٢): أصلها: سُوُوَّةٌ ، فحذفت منها الواو، ثم أبدلت الهمزة ياء، وكسرت السين إتباعاً، وقال بعضهم: العين هي المحذوفة، وفي ذلك قولان:

أحدهما: أن أصلها (سُوُوَّةٌ) - كما تقدم - إلا أن الهمزة حذفت، وأبدلت الواو التي هي لام ياءً، ثم كسرت السين.

والآخر: أن يكون أصلها: سُوُوَّةٌ، فحذفت الهمزة التي هي لام، وأبدلت العين التي واو ياءً، وكسرت السين.

فحصل من هذه الأقوال أن اللام واو في قول، وفي قول همزةً، وفي قول ياءً، وفي قول أن العين هي المحذوفة، فبعضهم يقول: هي همزة، وبعضهم يقول: هي ياء"^(٣).

الاتجاه الصرفي عند العكبري:

أقام العكبري كتابه (شرح التكملة) على مذهب البصريين، وأقيستهم، ومصطلحاتهم، وعوّل على كلام أئمتهم، وبخاصة سيبويه، وعد نفسه منهم، فكان يقول: "عندنا" مريداً بذلك البصريين، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع:

(١) ينظر: التكملة ص ٢٥، ٢٦.

(٢) ابن الأعرابي: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي الكوفي، ربيب المفضل الضبي، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، توفي ٢٣١هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/١٠٥.

(٣) ينظر: شرح التكملة ص ٦٥، ٦٦.

الموضع الأول : في قوله: "...هذه التاء عندنا للمبالغة كما دخلت في (فَرْوَقَةٍ)..."

الموضع الثاني : قوله: "هذا الفصل يختص بالمعتل العين، نحو: قَيْمٍ، وَسَيِّدٍ، وَهَيِّنٍ، وهو عندنا: (فَيْعِلٌ)... وقال الكوفيون: أصله: مَوَيْتٌ على فَعِيلٍ".

الموضع الثالث : قوله : " فأما (توراة) فهي عندنا (فَوْعَلَةٌ)... وقال بعض الكوفيين: هي (تَفْعَلَةٌ)"^(١).

بالإضافة إلى موافقة البصريين في مسائل الخلاف التي ذكرها.

(١) ينظر: شرح التكملة ص ١٥٨، وص ١٦١، وص ٤٨٧.

المبحث الأول أدلة الأحكام الصرفية^(١)

الأدلة:

جمع دليل، والدليل في اللغة ما يستدل به^(٢)، وهو الإمارة في الشيء^(٣).
وأما تعريف الدليل عند علماء العربية فهو: عبارة عن معلوم يتوصل
بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً^(٤).
وأدلة النحو والصرف هي أصوله، ولا فرق بين النحو والصرف في الأدلة أو
الأصول، فأدلة النحو هي أدلة الصرف.

وأدلة النحو والصرف نوعان:

١- أدلة نقلية: وتشمل القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف،
وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثر.
٢- أدلة عقلية وهي: القياس، واستصحاب الحال، ونحوهما؛ إذ لا يكونان إلا
بإعمال عقل.

وأدلة النحو والصرف الغالبة أربعة: السماع، والإجماع، والقياس،
واستصحاب الحال، وهي عند ابن جني ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس^(٥)،
وعند أبي البركات الأنباري ثلاثة: النقل-السماع-، والقياس، واستصحاب الحال^(٦)،

(١) سأتناول في هذا المبحث الأدلة التي اعتمدها العكبري في ترجيحاته بإيجاز، وسأعرج على
بعض الأدلة التي لم يعتمدها بصورة موجزة تنمة للفائدة.

(٢) ينظر: الصحاح ٤/١٦٩٨ (د.ل.ل).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة ٢/٢٥٩ (دَلَّ).

(٤) ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٨٩.

(٦) ينظر: لمع الأدلة ص ٨١.

ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، وقد تحصّل مما ذكره أربعة أدلة^(١).

وهناك عدة أدلة أخرى جمعها السيوطي في فصل من كتابه (الاقتراح) أطلق عليه (أدلة شتى)، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بالباقي.^(٢)

أولاً- السماع:

السماع لغة: ما سمعت به فشاغ، يقال: سمعت بالشئ، إذا أشعته لئتكلم به^(٣).

والسماع اصطلاحاً هو كما عرفه أبو البركات الأنباري : الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة^(٤).

وعرفه السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق في فصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه-صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر".^(٥)

وتعريف السيوطي أعمّ وأوسع من تعريف أبي البركات الأنباري؛ لأنه لا علاقة للسماع بحد القلة والكثرة؛ ولأن أهل التصريف احتجوا بالقليل والناذر.

(١) ينظر: الاقتراح ص ١٤ .

(٢) ينظر: السابق ص ٣٧٩-٣٩٥ .

(٣) ينظر: مقاييس اللغة ١٠٢/٣ (سمع).

(٤) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٥) الاقتراح ص ٧٤ .

ويشكل السماع رافداً مهماً من روافد أدلة النحو والصرف، فهو الدليل النقلى الحى الذى ضُبطت به اللغة، وقامت على أساسه قواعدها، وهو المقدم عند اللغويين والنحويين والصرفيين من بصريين وكوفيين، وقفوا عنده لا يجاوزونه إلا إذا خالف موازينهم التى اشتراطوها فى المسموع.

وموارد السماع ثلاثة : القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعرهم ونثرهم.

السماع عند أبي البقاء العكبري:

وأما أبو البقاء فقد حذا حذو سابقيه فى الاحتجاج بالسماع، والعناية به، والوقوف عنده.

ومن ذلك قوله: "...فالأول نحو: سِيئةٍ وَسِيئاتٍ، ولم يسمع فيه الواو والنون (١)". (٢).

وقد يعلل عدم مجيء السماع، فيقول: "ويجمع (جيدٌ) فى أدنى العدد على (أفعالٍ)، نحو: أجباد، ولم يسمع فيه: أجيدٌ ؛ لنقل الضمة على الياء ، واقتصر فيه على القلة، ولم يقولوا: جيدٌ على الكثرة؛ لئلا يلتبس بجمع (جيدٍ)" (٣).

وأما عن اعتماده السماع فى أدلة الترجيح فقد اعتمده فى عشر مسائل هي:

١- جمع قاع على أقواع.

٢- جمع يد الجارحة على أياد.

(١) أي لم يجمع جمع مذكر سالماً.

(٢) شرح التكملة ص ٦٥.

(٣) السابق ص ٢٦.

٣- أصل فئة.

٤- جمع ضيف.

٥- الشَّرْبُ بين المصدرية والاسمية.

٦- همزة ضهياً بين الأصالة والزيادة.

٧- ألف أفعى بين القلب والإلحاق والتأنيث.

٨- نون مَنْجُون الأولى بين الأصالة والزيادة.

٩- هاء أمهات بين الأصالة والزيادة.

١٠- أصل كينونة. (١)

وتتجلى عناية أبي البقاء بالسماع في كثرة ما بثَّه في ثنايا شرحه من شواهد القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر، وإن كان استشهاده بالحديث قليلاً قلة ظاهرة قياساً إلى استشهاده بالقرآن الكريم والشعر والنثر، فلم يورد إلا أربعة أحاديث وأثرين، أضف إلى ذلك أنه مستدل بها على مسائل لغوية، وبذلك يمكن القول بأن أبا البقاء نَهَجَ نَهَجَ سالفه في العدول عن الاستشهاد بالحديث. (٢)

أما القراءات القرآنية وهي: تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح بها الله قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد (٣)، فقد كان لها أثر كبير في استدلالات أهل العربية في شتى علومها من نحو وصرف وصوت، فهي تعد من المصادر المهمة التي أخذ عنها علماء اللغة تفعيمهم واستدلالاتهم.

(١) سيأتي تفصيل القول في هذه المسائل في المبحث الثاني: مسائل الترجيح وأدلة العكبري فيها.

(٢) مقدمة تحقيق شرح التكملة ص ٧٧.

(٣) ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د/محمد اللبدي ص ٣٠٩.

وأما عن أبي البقاء فهو لم يخرج عن نهج سابقة في الاعتداد بالقراءات والاستدلال بها، وعدها سنة، ولا تجوز مخالفتها هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فيرد القراءة إذا كانت لا تتفق هي وقياسه الصرفي، وقد وقفت على ثلاثة مواضع لرده بعض القراءات، منها قراءتان في مسائل الترجيح، وقراءة في غير مسائل الترجيح، فأما القراءتان الداخلتان في مسائل الترجيح، فأحدهما: تتعلق بقراءة عاصم^(١) قوله تعالى: {يُضَاهِئُونَ} ^(٢)، فقد عدها العكبري قراءة شاذة، ولم يعول عليها في أن الهمزة أصل، والعكبري ممن يقرر بأن الهمزة زائدة، فقال: "فإن قيل الدليل على أن الهمزة أصل قولهم في الفعل: هو يضاهاى - بالهمز - وبه قرأ بعض القراء: {يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ} .

قيل: هذا شاذ، وهو محمول على أن قائل هذه اللغة أبدل الياء همزة، وإنما حملناه على ذلك للأدلة التي تقدم ذكرها، ويدل على زيادة الهمزة قولهم في الفعل: ضاهاه - بالقصر - وأسقطوا الهمزة"^(٣).

وقد فوات العكبري أن في الفعل لغتين، هما: ضاهيت، وضاهأت^(٤).

وأما القراءة الثانية الداخلة في مسائل الترجيح فهي قراءة أبي عمرو المتعلقة بإدغام الراء في اللام^(٥).

(١) قرأ عاصم وحده (يضاهاون) بالهمز، وقرأ باقي السبعة (يضاهاون) بغير همز. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣١٤، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٤٦/١.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة التوبة

(٣) شرح التكملة ص ٣٦٦.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٤٦/١.

(٥) ينظر: شرح التكملة ص ٦٣٢، وستأتي في مسألة: إدغام الراء في اللام.

وأما القراءة الثالثة التي لا تدخل ضمن مسائل الترجيح فهي قراءة نافع بهمز^(١) (معائش) من قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ}^(٢)، فقد حكى فيها العكبري قول من قال: إنها لحن، فقال: 'فأما قراءة نافع (مَعَائِشَ) بالهمز، فقد قالوا: لحن؛ لما ذكرنا، وقال بعضهم: له وَجِيهٌ من القياس، وذلك أن الياء لما سكنت في الواحد أشبهت الزائدة في (صحيفة) والشبه اللفظي قد يلحق المشبه بالمشبه به.'^(٣)

وقول العكبري: "فقد قالوا: لحن؛ لما ذكرنا" يؤكد تلحينه قراءة نافع، وموافقته لمن لَحَّنَ هذه القراءة؛ لأنه قرر من قريب أن الأصل في (معائش) التصحيح، فقال: "فأما (معائش) فالأصل فيها التصحيح، وذلك أنها أصل من (عائش يعيشُ)، والواحدة: مَعِيشَةٌ - بكسر الياء أو ضمها - على اختلاف المذهبين"^(٤).

ثانياً- القياس:

القياس في اللغة هو: التقدير والمساواة، يقال: قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثال^(٥).

واصطلاحاً هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.^(٦)

(١) قرأ نافع في رواية خارجة، والأعرج (معائش) بالهمز والمد، وقرأ الباقر بغير همز (معائش).

ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٨، ومختصر ابن خالويه ص ٤٨.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٣) شرح التكملة ص ٥٣٢.

(٤) السابق ص ٥٣٠.

(٥) اللسان (ق. ي. س).

(٦) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

أركان القياس: للقياس أربعة أركان هي:

١- الفرع وهو: الشيء غير المسموع عن العرب، ويسمى المقيس.

٢- الأصل وهو: المسموع عن العرب، ويسمى المقيس عليه.

٣- العلة وهي: الجامع بين الفرع والأصل في الحكم.

٤- الحكم وهو: ما يسري على المقيس مما هو في المقيس

عليه. (١)

فائدته:

أن يعني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب؛ لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع، وأسماء الفاعلين، والمصادر ونحوها متبعًا بقياس الكلمات على نظائرها، وإن لم يسمع ذلك. (٢)

القياس عند أبي البقاء العكبري:

وأما عن أبي البقاء العكبري فقد عُنِيَ بالقياس عناية ظاهرة، فقلما تجد فصلًا من فصول الشرح خاليًا منه، فهو يعتد به ويدقق النظر فيه، وينبه من خلال شرحه على ما جاء من المسائل موافقًا للقياس، وما شذ عنه، وقد أجملت محفظة النصف الثاني من شرح التكملة موقف العكبري من القياس فيما يأتي:

١- التنبيه غالبًا إلى ما وافق القياس من مسائل.

٢- تقديم القياس الأقوى.

٣- التعليل لما وافق القياس.

٤- التعليل لما خالف القياس.

(١) ينظر: لمع الأدلة ص ٩٣.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٢٢٣.

٥-الاقتصار على المسموع فيما خالف القياس. (١)

وأما عن مسائل الترجيح فقد اتخذ العكبري القياس دليلاً في ثلاث مسائل

هي:

١- جمع جَمْرٍشٍ.

٢- وزن توراة.

٣- أصل كينونة. (٢)

العلة الصرفية:

العلة مرتبطة بالقياس؛ لأنها أحد أركانها، وتتعدد العلة عند أهل التصريف حسب تعليلاتهم للمسألة الصرفية.

العلة عند أبي البقاء العكبري:

وقد اعتنى أبوالبقاء بالتعليل عناية ظاهرة فهو ممن يَقْرُنُ الأحكام بتعليلاتها، ومن أشهر العلة التي اعتلَّ بها: علة مشابهة، وعلة استئصال، وعلة تخفيف، وعلة حمل على النظير، وعلة حمل على المعنى، وعلة حمل على اللفظ، وعلة فرق، وعلة أولى، وعلة كثرة، وعلة وزن، وغيرها.

وأما عن مسائل الترجيح فلم تخل من علة، والمسائل التي اتخذ العكبري

فيها التعليل دليلاً هي:

١- المحذوف من فئة، وقد اعتلَّ فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلة

الكثرة.

٢- وزن معين، وقد اعتلَّ فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلة مراعاة

المعنى.

(١) ينظر: مقدمة شرح تحقيق التكملة ص ٧٨-٨٠.

(٢) سيأتي تفصيل هذه المسائل في المبحث الثاني.

- ٣- وزن سِيد وميِّت، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلتين
هما:علة اختصاص، وعلة عدم النظير.
- ٤- جمع جَمْرِش، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلة البعد
عن الطرف.
- ٥- تصغير مقعسس، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلة
أولى.
- ٦- تصغير حبارى، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلة
المحافظة على المعنى.
- ٧- فُعَلَل من أبنية الرباعي المجرد، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلة الاستغناء.
- ٨- همزة أرونان بين الأصالة والزيادة، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلة الشذوذ.
- ٩- همزة إمعة بين الأصالة والزيادة، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلتين، هما:علة الكثرة، وعلة عدم النظير.
- ١٠- همزة ضهياً بين الأصالة والزيادة، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلة مراعاة المعنى.
- ١١- ألف أفعى بين القلب والإلحاق والتأنيث، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية
الرأي المرجح بعلتين، هما:علة الاشتقاق، وعلة مراعاة المعنى.
- ١٢- ميم دُلامص بين الأصالة والزيادة، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلة الوزن.
- ١٣- هاء(هركولة)بين الأصالة والزيادة، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي
المرجح بعلة الاشتقاق.
- ١٤- نون صنعاني، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلتين،
هما:علة المشابهة، وعلة التخفيف.

١٥- أصل حاحيت، وقد اعتل فيها العكبري لتقوية الرأي المرجح بعلّة الاستثقال^(١).

ثالثاً - الإجماع:

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين:

أحدهما: العزم والتصميم على الأمر، ومن هذا قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}^(٢)، أي: اعزموا.

والثاني: الاتفاق على الأمر، يقال: أجمع القوم على كذا، إذا اتفقوا عليه. والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول يتصور حدوثه من الواحد، وبالمعنى الثاني لا يتصور حدوثه إلا من اثنين فأكثر^(٣). أما الإجماع عند علماء العربية فهو: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(٤).

ويعد الإجماع من أقوى الأدلة التي اعتمدها أهل الصنعة النحوية والصرفية، وفي ذلك يقول ابن جني: "أعلم أن إجماع البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة..."^(٥).

والإجماع أصل معتبر، لا تجوز مخالفته، فقد حكى السيوطي عن ابن الخشاب قوله: "...لكنَّ مخالفة المتقدمين لا تجوز"^(٦).

(١) سيأتي تفصيل هذه المسائل في المبحث الثاني.

(٢) من الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) ينظر: لسان العرب (ج.م.ع) والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٤٣١.

(٤) ينظر: الاقتراح ص ١٨٧.

(٥) الخصائص ١/١٨٩.

(٦) الاقتراح ص ١٩٢.

الإجماع عند أبي البقاء العكبري:

أشار أبوالبقاء العكبري إلى الإجماع في أثناء شرحه للمسائل، إلا أن اعتماده عليه أقل من اعتماده السماع والقياس؛ ولعل ذلك؛ لأنه في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس، وكان يعبر عنه بعدة ألفاظ، منها: قوله: إجماعاً، أو: بلا خلاف، أو أن هذا هو الحكم عند الجميع^(١)، ومن أمثلة ذلك:

قوله: "وأما (فِعْلٌ) - بكسرتين - فقد جاء منه الاسم بلا خلاف (إِبْلٌ)".^(٢)

وقوله: "وأما (رِيحٌ) فـ (فِعْلٌ) - بالكسر - عند الجميع".^(٣)

وقوله: "وأما (مَنْجُونٌ) - بالميم - وهو الدولاب... فالميم فيه أصل بلا خلاف...".^(٤)

والعكبري لم يتخذ الإجماع دليلاً في مسائل الترجيح محل الدراسة لترجيح رأي على رأي.

رابعاً - استصحاب الحال:

الاستصحاب لغة: ملازمة الشيء، ومن هنا قيل: استصحب الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة^(٥).

واصطلاحاً عند علماء العربية: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.^(٦)

(١) ينظر: مقدمة تحقيق شرح التكملة ص ٨٨.

(٢) شرح التكملة ص ٢٣.

(٣) السابق ص ٢٦.

(٤) شرح التكملة ص ٣٩٢.

(٥) ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ص ١٣٩.

(٦) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب ص ٤٦.

وأول من تحدث عن الاستصحاب من أهل العربية ابن جني، فقد أفرد له باباً خاصاً أسماه: "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول".^(١)

استصحاب الحال عند العكبري:

استدل العكبري باستصحاب الحال في أكثر من موضع في شرحه، وقد اتخذهُ دليلاً من أدلة ترجيحه في سبعة مواضع، هي:

- ١- مفرد أشد.
- ٢- همزة (ضهياً) بين الأصالة والزيادة.
- ٣- ألف (أفعى) بين القلب والإلحاق والتأنيث.
- ٤- نون (منجئون) الأولى بين الأصالة والزيادة.
- ٥- هاء (هزكولة) بين الأصالة والزيادة.
- ٦- هاء (أمهات) بين الأصالة والزيادة.
- ٧- التاء في (كلتا) مبدلة من واو.^(٢)

خامساً - استدلالات مختلفة:

١- تضافر الأدلة:

والمراد به: اجتماع دليلين أو أكثر في مسألة.
قال السيوطي: "قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة".^(٣)
وقد اعتمد العكبري اجتماع الأدلة وتضافرها في أحكامه التي يطلقها على المذاهب بالصحة أو الفساد؛ ليكون حكمه قوياً خالياً من كل شائبة، وقد وقع هذا الدليل في أكثر من مسألة من مسائل الترجيح كما سيأتي.

(١) ينظر: الخصائص ٤٥٧/٢.

(٢) سيأتي تفصيل هذه المسائل في المبحث الثاني.

(٣) الاقتراح ص ٣٧٢.

٢- السبر والتقسيم:

هو أحد أدلة النحو المعتمدة. (١)

وحدّه: أن يذكر الوجوه المحتملة، ثم يسبرها -أي- يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة. (٢)

وقد اعتمده العكبري، وصرح به في مسألتين من مسائل الترجيح:

إحداهما: ياء (يستعور) بين الأصالة والزيادة.

والثانية: أصل ألف (حاحيت).

٣- القول بالموجب:

وهذا استدلال فقهي كلامي، لم يصرح به القدماء، ولكنه وقع في كلامهم، ولعل أول من جعله أصلاً من أصول الاستدلال في النحو هو أبو البركات الأنباري (٣)، فذكر في حده أن القول بالموجب هو: أن يُسَمَّ للمستدل ما اتخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف. (٤)

وقد اعتمد العكبري هذا الدليل، وجعله سنداً لأحكامه التي يطلقها على أقوال الصرفيين، وقد استدل به في مسألة واحدة من مسائل الترجيح، هي: وزن توراة.

٤- الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

هذا الدليل من أدلة النحو غير الغالبة، وقد أفرد له أبو البركات الأنباري الفصل الثلاثين من كتابه (لمع الأدلة)، فقال: "الفصل الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه...". (٥)

(١) ينظر: لمع الأدلة ص ١٢٧.

(٢) الاقتراح ص ٣١٥.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي د/محمد خير الحلواني ص ١٢٥.

(٤) ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ص ٥٦، ٥٧.

(٥) لمع الأدلة ص ١٤٢.

وأما عن العكبري فقد استدل بهذا الدليل واتخذة حجة في مسألة واحدة من مسائل الترجيح، هي: همزة (إمعة) بين الأصالة والزيادة.

٥- مراعاة النظير:

مما يصحح الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي أو الصرفي أن يكون له في اللغة شبيه أو نظير، ولكن النحويين لم يسرفوا في التمسك بهذا الأصل، بل ذكروا أنه مما يؤنس به، لا مما ينفي ثبوت الأحكام، فإذا تأكد النحوي أن السماع صحيح القياس سليمه لايبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن، أما إذا لم يكن السماع صحيحًا، ولم يعضده القياس فلا بد من التماس النظير ليصح الحكم.^(١) وقد اعتمد العكبري هذا الدليل، واتخذة حجة في الحكم على الأقوال بالقوة أو الضعف.

(١) ينظر: أصول النحو العربي د/محمد خير الحلواني ص ١٢٣.

المبحث الثاني

مسائل الترجيح وأدلة العكبري فيها

١- جمع قاع على أنواع:

ما كان من الأسماء على (فَعَل) -مفتوح الفاء والعين - صحيح العين أو معتلها فإنه يجمع في القلة على (أَفْعَال)، نحو: جمل وأجمال، وأسد وآساد، وتاج وأتواج، وناب وأنياب، وقاع وأقواع، وقد يجمع على (أَفْعُل)، نحو: زمن وأزمن، وجبل وأجبل.

ويجمع في الكثير على (فِعَال)، و(فُعُول) في غير الأجوف، نحو: جبل وجبال، وذكر وذكور، ويجمع كذلك على (فِعْلَان)، و(فُعْلَان)، نحو: خرب وخربان، وحمل وحملان.

وأما الأجوف فالقياس فيه أن يكون على (فِعْلَان)، نحو: تاج وتيجان، وجار وجيران، وساج وسيجان، وقاع وقيعان. (١)

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ما كان على (فَعَل) معتل العين لا يجمع على (أَفْعَال)، فلا يقال في (قاع): (أقواع)، وهذا ما لم يرتضه العكبري، فقال: "وأما المعتل فلا تكون عينه إلا منقلبة ألفاً، ياءً كان أصلها أو واوًا، فمن الواو (قاع) لقولك في جمعه: أقواع، وقال العبدى (٢): "لا يجمع على أقواع". وقد حكاه أهل اللغة". (٣)

(١) ينظر: المقتصد شرح التكملة لعبدالقاهر ١/٨١٩، وشرح التكملة للعكبري ص ١٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٥، ٩٦.

(٢) العبدى هو: أحمد بن بكر بن أحمد بقیة العبدى، قرأ على السيرافي والرماني وأبي علي الفارسي، له شرح كتاب الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، توفي سنة ٤٠٦هـ. ينظر: البغية ١/٢٨٩.

(٣) شرح التكملة ص ١١.

تعقيب:

مما سبق يمكن استخلاص الدليل الذي بني عليه العكبري حكمه الصرفي في أن (قاع) يجمع على (أقواع)، والدليل هنا هو السماع؛ إذ نص على أن ذلك حكاة أهل اللغة.

وأقول: ما ذهب إليه العبدي فيما نسبه إليه العكبري مخالف لما نص عليه سيبويه؛ إذ قرر سيبويه أن (قاع) يجمع في القلة على (أقواع)، فقال: "وأما ما كان (فَعَلًا) فإنه يكسّر على (أفعال) إذا أردت أدنى العدد، وذلك نحو: قاع وأقواع، وتاج وأتواج، وجار وأجوار...".^(١)

وما أقرّه سيبويه أقره المبرد.^(٢)

وما اعتمده العكبري من سماع في أن (قاع) يجمع على (أقواع) هو ما حفظته كتب المعاجم، فقد قيل: إن (قاع) يجمع في القلة على (أقواع) و (أقوع).^(٣)

٢- مفرد (أشد).

اختلف العلماء في مفرد (أشد)، ولهم في ذلك أربعة أقوال:

القول الأول: إنه جمع واحده (شِدَّة)، وهو قول سيبويه؛ إذ يقول: "وقد كُسِّرَت (فِعْلَةٌ) على (أفعل) وذلك قليل عزيز ليس بالأصل، قالوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ، وَشِدَّةٌ وَأَشَدُّ...".^(٤)

(١) الكتاب ٣/٥٩٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٢٠٢.

(٣) ينظر: الصحاح (ق. و. ع.)، والمحكم لابن سيده ٢/١٩٧.

(٤) الكتاب ٣/٥٨١، ٥٨٢.

القول الثاني: إنه جمع واحده (شَدَّ) ، وقد نسب هذا القول للكسائي والفراء^(١) ، ونسب إلى الكسائي وحده^(٢) ، ونسب إلى الفراء وحده^(٣).

القول الثالث: إنه جمع لا واحد له، وهو قول أبي عبيدة ؛ إذ يقول عند قوله تعالى: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ}^(٤): " مجازة: إذا بلغ منتهى شبابه وحدته وقوته من قبل أن يأخذ في النقصان، وليس له واحد من لفظه"^(٥). وقال عند قوله تعالى: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ}^(٦): "بلغ أي انتهى، وموضع (أشده) وموضع (أشده) موضع جميع لا واحد له من لفظه"^(٧).

القول الرابع: أنه جمع واحده (أَشَدُّ)، وقد نسب ابن جني هذا القول لأبي عبيدة، فقال: " وقال أبو عبيدة : هو جمع (أشد) على حذف الزيادة..."^(٨) وقد نص العكبري على الأقوال الأربعة السابقة من غير أن ينسبها لأصحابها ، ورجح القول الأول، فقال: "وأما (أشدُّ) فقد قيل: هو جمع (شِدَّة) مثل: نِعْمَةٌ وَأَنْعُمٌ ، وأصله (أَشَدُّدٌ) فسكنت الأولى، وأدغمت في الأخرى، وقيل: الواحد (شَدُّ) مثل: قَدٌّ وَأَقْدٌ، وقيل: واحده (أَشَدُّ) ، ثم حُذِفَتِ الهمزة وَجُمِعَ على (أَفْعُلٍ)، وقيل: هو جمع لا واحد له، والأول هو الوجه، وما عداه عدول عن الظاهر من غير حاجة"^(٩).

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٩٩، ولم أفق على ما نسب للفراء في معانيه.

(٢) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٣٢١.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ٢/٥٤٠.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة يوسف.

(٥) مجاز القرآن ٢/٣٠٥.

(٦) من الآية ٤١ من سورة القصص.

(٧) مجاز القرآن ٢/٩٩.

(٨) الخصائص ٣/١١٨، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٠٩، والمقصود بحذف الزيادة: حذف الهمزة.

(٩) شرح التكملة ص ٤٤، ٤٥.

تعقيب:

إن الدليل الذي اعتمده العكبري هنا في ترجيح القول الأول القائل بأن مفرد (أشُدُّ) هو: شِدَّةٌ، هو استصحاب الحال، وهذا جليٌّ من قوله: "وما عداه عدول عن الظاهر من غير حاجة" فقد استمسك بالأصل في رد الأقوال الأخرى. وبقي لي أن أقول: إن ما نص عليه العكبري من أن القول هو الأول، هو مسبوق به من عبد القاهر الجرجاني؛ إذ يقول بعد أن ذكر أقوال العلماء: "والقول هو الأول"^(١).

ولكن مما يحسب للعكبري أنه ذكر دليلاً قوياً به اختياره وترجيحه.

٣- جمع (يد):

ما كان على حرفين، وحُذِفَ ثالثه اعتباراً، وكان على (فعل)، وليس فيه علامة التأنيث، نحو: يد، جُمِعَ في القلة على (أفعل)، نحو: يد وأيد، وجمع في الكثرة على (فعل) و (فُعول)، نحو قولهم في: دَم: دماء ودُمي^(٢). وقد اتفق العلماء على أن (يد) النعمة والإعطاء تجمع في القلة على (أفعل)، فتقول: أيد، وتجمع في الكثرة على (أفعال)، فتقول: أياد، وأما (يد) الجارحة التي هي العضو فقد اختلف في جمعها جمع كثرة، ولهم في جمعها قولان:

القول الأول: أنها لا تجمع على (أفعال)، وإنما تجمع على (أفعل)، فتقول: أيد، ونُسِبَ هذا القول لأبي عمرو بن العلاء^(٣)، وفي ذلك يقول الزجاجي: "...كنا عند أبي عمرو بن العلاء، فسأله سائل عن جمع (يد) من الإنسان، فقال: أيد، وأنكر أن تكون (الأيادي) إلا في النعم..."^(٤).

(١) المقتصد في شرح التكملة ٨٥٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٩٧/٣، والمقتضب ١٥٧/٢، والأصول ٤٤٦/٢.

(٣) ينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي ١٨٢/٢.

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٤.

القول الثاني: أنها تجمع على (أيد) و(أياد)، ولكن الكثير (أيد)، وأما (أياد)

فتكون في النعم، ونسب هذا القول لأبي الخطاب-الأخفش الكبير-^(١).

وبهذا القول قال ابن جني: "... إن (أياد) أكثر ما تستعمل في النعم، لا في

الأعضاء، وقد جاءت أيضًا فيها..."^(٢).

وبه قال-أيضًا-ابن الشجري؛ إذ يقول: "وجع اليد التي هي الجارحة في

الأكثر على (أيد)، وقد جاء جمعها على (أياد)..."^(٣).

وقد نص العكبري على القولين السابقين من غير أن ينسبهما، فقال: "واليد

في الجارحة والنعمة جميعًا، والجمع في النعمة: أياد، وأما يد الجارحة، فقال قوم:

لا تجمع على أياد، وقال آخرون: تجمع على ذلك، وهو الصحيح، قال الشاعر:

كَأَنَّهُ بِالصَّحَّاحَانِ الْأَنْجَلِ

فُطِنَ سَخَامَ بِأَيْدِي عُزَّلٍ^(٤)

..."^(٥).

تعقيب:

مما سبق يمكن استخلاص الدليل الذي بنى عليه حكمه بتصحيح القول

القائل بأن اليد التي هي الجارحة تجمع على أياد، والدليل هو السماع.

(١) ينظر: الإغفال ٢/١٨٢، والخصائص ١/٢٦٧.

(٢) الخصائص ١/٢٦٧.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/٢٣١.

(٤) من الرجز، وهما بلا نسبة في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٣٣٤،

والخصائص ١/٢٦٩، والبيت الثاني منهما بلا نسبة أيضًا في أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٢.

اللغة: الصحاح: الفضاء من الأرض، والأنجل: الواسع، والسخام: الناعم.

الشاهد: قوله: أياد: حيث استشهد به على أن اليد في الجارحة تجمع على أياد، ولا يقتصر

ذلك على اليد التي هي النعمة.

(٥) شرح التكملة ص ٦١.

وبقي لي أن أقول: إن الصحيح ما قاله العكبري للسمع؛ ولأنه يجوز أن تكون اليد التي هي النعمة مأخوذة من اليد التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسدى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذة من النعمة؛ لأن اليد نعمة من نعم الله على العبد. (١)

٤- المحذوف من فئة:

اختلف العلماء في المحذوف من (فئة)، ولهم في المحذوف منها قولان:
القول الأول: إن المحذوف منها لامها، وهي واو، ووزنها: فِعَّة، وأصلها: فِئوَّة، ووزنها: فِغَلَّة. (٢)

وهذا القول قال به ابن الشجري؛ إذ يقول: "والمحذوف من (فئة) واو، وجمعها: فئات، وهي من قولهم: فأوت، إذا شققت وفرقت؛ لأن الفئة كالفرقة، وقالوا: فأوت رأسه بالسيف إذا فلقته...". (٣)

القول الثاني: إن المحذوف منها عينها، وهي ياء من فاء يفيء إذا رجع فيقال: فاء الرجل يفئ إذا رجع فيئته، وأفاء الله عليهم فيئاً كثيراً. (٤)
وفي ذلك يقول الجوهري: "فأء يفئ فيئاً: رجع... والهاء عوض من الياء التي نقصت من وسطه، أصله: فييء مثال فيع؛ لأنه من فاء...". (٥)

وقد فصل العكبري القولين السابقين مرجحاً الأول منهما، فقال: "وأما (فئة) ففيها قولان:

(١) ينظر: الخزانة ٤٧٨/٧.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٥٨٠/١٥، ولسان العرب (ف.أ.ي).

(٣) الأمالي الشجرية ٢٧٨/٢.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٢٤٤/١، ٢٤٥.

(٥) الصحاح (ف.ي.أ) ٦٤/١.

أحدهما: المحذوف منها لامها، وهي واو، وأصلها: فَنُؤَةٌ، والدليل على أنها واو قولهم: فأوت رأسه، إذا شققته، وقالوا لنادرٍ من الجبل: فَأُو، فأوت الشيءَ فانفأى، وهذا المعنى موجود في الفنة التي هي الفرقة؛ لأنها قطعة من الناس، وقال الله تعالى: {كَمْ مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ} (١).

والقول الثاني: المحذوف منها عينها، وهو من فاء يفيء إذا رَجَعَ، قال الله تعالى: {حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} (٢)، والفئةُ من الناس يُرْجَعُ إليها، أو هي تَرْجَعُ إلى معظم، وهذا المعنى قوي إلا أن حذف العين أقل من حذف اللام (٣).
تعقيب:

رجح العكبري هنا القول الأول القائل بأن المحذوف من فئة لامها، معتمداً في ذلك على دليلين هما:

أ- المسموع عن العرب من قولهم: فأوت رأسه، وقولهم لنادر من الجبل: فَأُو.
ب- علة كثيرة: حيث يقرر أن حذف اللام أكثر من حذف العين، وهذا جلي من قوله: "إلا أن حذف العين أقل من حذف اللام".

٥- وزن معين:

اختلف في وزن (معين) على النحو التالي:
أولاً: قيل وزنه (مَفْعِل)، وأصله: معيون على وزن مفعول، ثم أعل بالحذف، فصار: معين، ك: مبيع.

ثانياً: قيل وزنه: فَعِيل من المَعِين، والياء فيه زائدة. (٤)

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٣) شرح التكملة ص ٦٩، ٧٠.

(٤) ينظر: المحكم لابن سيده ٢٥١/٢.

وقد فصل العكبري القولين السابقين ، وقوى الأول، فقال: "...وفي وزنه قولان:

أحدهما: هو (مفعل) من العين؛ لأنه الماء الكثير يكون في البئر؛ لأنه يدرك بالعين، ويجوز أن يكون أصله (معيوناً)، فحذف، مثل: مبيع ومسير، وهو الأقوى.

والثاني: أن تكون الياء زائدة، والميم أصلاً من (معن) إذا ذهب في الأرض، فكأن الماء الكثير ذاهب في الطول والعرض، ثم جمع على (مُعِن)، وهذا يدل قطعاً على الاشتقاق الثاني؛ لأن وزن (معن): (فَعْلٌ) فالميم أصل...".^(١)

تعقيب:

فاضل العكبري هنا بين القولين ، وقد قوى القول الأول معبراً عن ذلك بأن القول الأول هو الأقوى، ولكنه لم يذكر دليلاً، ولعل دليله في ذلك هو المعنى، فيكون الدليل منحصراً في علة صرفية مفادها مراعاة المعنى، وهذا جلي من قوله: "هو (مفعل) من العين؛ لأنه الماء الكثير يكون في البئر؛ لأنه يدرك بالعين، ويجوز أن يكون أصله (معيوناً)، فحذف، مثل: مبيع ومسير، وهو الأقوى".

٦- جمع ضيف:

صَيَّفَ على مثال فَعْلٍ، وما كان على مثال (فَعْلٍ) من الصفات يجمع على (فَعَالٍ)، نحو: صَعِبٍ وصِعَابٍ، ويجمع على (فَعُولٍ)، نحو: كَهْلٍ وكُهُولٍ، ويجوز الجمع بالواو والنون إذا قُصِدَ ما يُعْقَل، نحو: صَعْبُونَ وكَهْلُونَ، وأما إذا أُنتِ، نحو: صَعْبَةٌ وجَعْدَةٌ، فيجمع بالألف والتاء، مع إسكان العين، فتقول: صَعْبَاتٌ، وجَعْدَاتٌ.^(٢)

(١) شرح التكملة ص ١٢٣.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/٩٤٧، ٩٤٨.

ومن أمثلة ما كان على (فَعَل) صفة: ضَيْفٌ، وفيه لغتان:
إهداهما: عدم جمعه؛ لأن كلمة الضيف تكون للواحد والجمع؛ لأنه في الأصل صفة، فيقال على لغتهم: هو وهي، وهما، وهم، وهنّ ضيفٌ.
والثانية: جمعه على أفعالٍ وفُعُولٍ وفِعْلَانٍ، فيقال: أضيافٌ وضُيُوفٌ وضِيفَانٌ. (١)

وفي ذلك يقول الخليل: "ويُجْمَعُ الضيفُ على ضُيُوفٍ وضِيفَانٍ، وفي لغة: هي ضيفٌ، وهو وهما وهم وهنّ ضيف، قال الله - عز وجل -: {إِنَّ هَؤُلَاءِ ضِيفِي} (٢)..." (٣).

وقد فصل العكبري اللغتين ، فقال: "وأما (ضيف) فهو في الأصل صفة؛ ولذلك لم يثنه قوم ولم يجمعه، وثناه قوم وجمعه لما جرى مجرى الأسماء، وجاء القرآن بالإفراد، قال الله - تعالى -: {هُؤُلَاءِ ضِيفِي}، وقال - تعالى -: {ضِيفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ} (٤)، وقالوا في الجمع: ضيوفٌ، وأضيافٌ، وضيفانٌ". (٥)
تعقيب:

الواضح هنا أن العكبري قوّى اللغة الأولى التي لا تثني ولا تجمع كلمة (ضيف) معتمداً في ذلك على السماع، فبلغتهم جاء القرآن الكريم، وقد وردت كلمة (ضيف) في القرآن الكريم في خمسة مواضع بصيغة المفرد.

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣٨١، والقاموس المحيط (ض. ي. ف) ٣/١٦١.

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الحجر.

(٣) العين ٧/٦٧.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الذاريات.

(٥) شرح التكملة ص ١٤١.

٧- وزن سيّد وميِّت:

من المواضع التي تبدل فيها الياء من الواو أن تلتقي هي والواو في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا ، ويجب حينئذٍ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء: سيّد وميِّت ، وأصلهما : سيّود وميِّوت ، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : طيٌّ وليٌّ مصدر: طَوَيْتَ ولَوَيْتَ وأصلهما : طَوَوْتُ ولَوَوْتُ ، ويجب التصحيح إن كانا في كلمتين نحو : يدعو ياسر ، ويرمي واعد ، أو كان السابق منهما متحركًا، نحو : طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو : رُوِيَّة مخفف رُوِيَّة أو عارض السكون، نحو: قَوِيٌّ ، فإن أصله الكسر ، ثم إنه سكن للتخفيف. (١)

وقد اختلف العلماء في وزن (سيد) و(ميت)، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أن وزن (سيّد) ونظائرها هو: فَيَعِلُ ، وأن هذا البناء مما يختص به المعتل .

قال سيبويه : "وكان الخليل يقول :سيّد : (فَيَعِلُ) ، وإن لم يكن (فَيَعِلُ) في غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتل...". (٢)

واحتج البصريون بأن وزن (سيّد) : (فَيَعِلُ) ؛ لأن هذا هو الظاهر من بنائه والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن. (٣)

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٣ ، وأوضح المسالك ٤/٣٨٩ .

(٢) الكتاب ٤/٣٦٥ .

(٣) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٨٤ .

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون والفراء إلى أن وزن مثل: مَيِّتٌ وسيِّدٌ (فَعِيلٌ)؛ لأن الأصل فيه: سَوِيدٌ ومَوِيَّتٌ، ثم قلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء، فصار: سيِّدٌ وميِّتٌ، وأن له نظيراً في كلامهم. (١)

المذهب الثالث: ذهب بعض العلماء إلى أن وزن نحو: سيِّدٌ وميِّتٌ ونظائرها، إنما هو (فَعِيلٌ) - بفتح العين - ثم نقل إلى (فَعِيلٌ) - بكسر العين - وقد احتجوا لذلك بأنه لا يوجد في الصحيح بناء (فَعِيلٌ) - بكسر العين - وإنما هو (فَعِيلٌ) - بالفتح. (٢)

هذا وقد نص العكبري على قول البصريين والكوفيين مرجحاً قول البصريين، ومعبراً عن رأيهم بقوله: "وعندنا"، فقال: "هذا الفصل يختص بالمعتل العين، نحو: قَيْمٌ، وسيِّدٌ، وهَيِّنٌ، وهو عندنا (فَعِيلٌ) - بكسر العين - ويخفف فتحدف منه العين، فيبقى على (فَعِيلٌ)، نحو: سيِّدٌ، وميِّتٌ، وهَيِّنٌ، وهذا يُحَكَّمُ في التصريف.

وقال الكوفيون: أصله: مَوِيَّتٌ على (فَعِيلٌ)، مثل: طَوِيلٌ، ثم قدمت الياء على الواو، وهذا نبين بطلانه في التصريف". (٣)

وقال في الموضوع الذي أحال عليه موضحاً بطلان مذهب الكوفيين: "إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون، تقدمت الواو أو تأخرت قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، مثاله في تقديم الياء: سيِّدٌ، وميِّتٌ، وأصله: سَيُّوْدٌ ومَيُّوِيَّتٌ على (فَعِيلٌ) - بكسر العين -، وقال الكوفيون: فَعِيلٌ مثلُ طَوِيلٍ، ولو كان مثل ما قالوا لصحت الواو كما صحت في (طَوِيلٍ)". (٤)

(١) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٥، والمنصف ٢/١٦، والممتع ٢/٤٩٩.

(٣) شرح التكملة ص ١٦١.

(٤) شرح التكملة ص ٥٤٤.

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا لترجيح مذهب البصريين، ولتقوية رأيه يقوم على علتين:

إهداهما: علة اختصاص، وهذا جلي من قوله في الموضوع الأول من أن بناء (فَيْئَل) يختص بالمعتل.

والثانية: علة عدم النظر، وهذا جلي من قوله في الموضوع الثاني: ولو كان مثل ما قالوا لصحت الواو كما صحت في طويل.

٨- جمع جَمْرَش^(١):

إذا أريد تكسير الخماسي حُذِفَ منه حرفه الأخير؛ إذ الطرف أولى بالتغيير، ومن ذلك: سفارج في سفرجل، وفرازدق في فرزدق، وجحامر في جحمرش. قال المبرد: "اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حذف حرف ليكون على مثال الجمع، والحرف الذي تحذف هو الحرف الأخير... وذلك قولك في سفرجل: سفارج، وفي فرزدق: فرازدق، وفي شمردل: شمارد، وكذلك جميع هذا.

وقد يقال في فرزدق: فرازق، وليس ذلك بالجيد، وذلك لأن الدال من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، فلما كانت كذلك وقربت من الطرف حذفوها، فمن قال ذلك لم يقل في جحمرش: جحارش؛ لتباعد الميم من الطرف، فهذا يجري مجرى الغلط، والباب ما ذكرت لك أولاً^(٢).

وقد خالف في ذلك الزمخشري فيما نسبه إليه العكبري من أنه أجاز حذف الميم من جحمرش عند الجمع، فقال: "فأما جحمرش فلا يحذف منها إلا الشين، فيقال: جحامر، ولا تحذف الراء فيقال: جحامش؛ لأن فيها تكريراً فهي أشد من

(١) الجحمرش: الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، وقيل: العجوز الكبير. المحكم ٤/٨٠.

(٢) المقتضب ٢/٢٢٨.

غيرها، فَيَبْعُدُ الحذفُ منها، وأما الميم فلا تحذف، وإن كانت مشبهةً لحروف الزيادة؛ لأنها بَعُدَتْ من الطرف، إذ كان بينها وبينه الراء، وذكر الزمخشري^(١) أن ذلك جائز، قاسه على الدال في شبهه بحروف الزيادة، وذلك خطأ؛ لأن الدال لم يجز حذفها لمشابهتها حروف الزيادة فقط، بل لذلك ولمجاورتها الطرف، فلا بد من الوصفين، والقياس بأحد الوصفين فاسد".^(٢)

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا؛ لإظهار فساد ما ذهب إليه الزمخشري يرجع إلى علة البعد عن الطرف، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "وأما الميم فلا تحذف، وإن كانت مشبهة لحروف الزيادة؛ لأنها بعدت من الطرف".

ومن أدلته -أيضاً- هنا: القياس الفاسد الذي قاسه الزمخشري من حمل (جمرش) على فرزدق، بحذف الدال في الجمع؛ لعدم اجتماع الوصفين، وهما: أ- حذف الدال لمشابهتها حرف الزيادة التاء.

ب- قربها من الطرف، فالدال في فرزدق مجاورة للطرف القاف، بخلاف الميم في جمرش.

٩- تصغير مقعنس:

اختلف في تصغير (مقعنس)، وللعلماء في تصغيره قولان:

القول الأول: قول سيبويه: إن تصغيره يكون بحذف النون، وإحدى السينين، وتبقى الميم؛ لأنها مصدرية فهي أولى بالبقاء، ولأنها مزيدة لمعنى يخص

(١) لم أقف على ما نسبه العكبري للزمخشري، ولعل العكبري قاس (ججارش) على ما ذكره الزمخشري من تصغير (جمرش) على (ججَيرش) بحذف الميم. ينظر: المفصل ص ٢٠٢، ٢٠٣، وقد رد ابن يعيش قول الزمخشري، فقال: "أما قول صاحب الكتاب في جمرش: ججيرش، بحذف الميم فليس بصحيح وأظنه سهواً". شرح المفصل ١١٧/٥.

(٢) شرح التكملة ص ١٨٦، ١٨٧.

الاسم، وهو الدلالة على اسم الفاعل ، فهي أولى بالبقاء مما زيد للإلحاق ، ويجوز التعويض، فيقال: مُقَيِّعِس، أو: مُقَيِّعِيس. (١)

وفي ذلك يقول سيبويه: "وإذا حَقَّرت (مقَعَسَس) حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كَسَّرته للجمع ، فإن شئت قلت: مُقَيِّعِيسٌ، وإن شئت قلت: مُقَيِّعِيسٌ". (٢)

القول الثاني: قول المبرد: إن تصغيره يكون بحذف الميم والنون، فيقال: مُقَيِّعِيسٌ، لأن الميم والنون زائدتان، والسين مزيدة للإلحاق فهي بإزاء الحرف الأصلي، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي.

وفي ذلك يقول: "وكان سيبويه يقول في تصغير : مقَعَسَس : مُقَيِّعِيس ، ومُقَيِّعِيس ، وليس القياس عندي ما قال ؛ لأن السين في (مقَعَسَس) ملحقة ، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: مُقَيِّعِيس، ومُقَيِّعِيس، حتى يكون مثل: حُرَيْجِم، وحُرَيْجِيم". (٣)

وقد قال العكبري بقول سيبويه من غير أن ينص عليه، وقد نص على قول المبرد، وأوضح ما فيه من ضعف، فقال: "وأما (مقَعَسَس) -وهو الثابت- فالميم فيه دليل الفاعل والنون والسين زائدتان للإلحاق بـ(مُحَرَّنَجِم) ، والكلمة ستة أحرف ، فتحذف النون والسين الأخيرة ، فنقول: مُقَيِّعِيسٌ، وإن شئت عَوَّضت وقال المبرد: تصغيره على (مُقَيِّعِيس) ، فتحذف الميم والنون ؛ لأن السين الثانية للإلحاق، والملحق كالأصلي ، فيصير ك : محرنجم، فنقول فيه: حُرَيْجِم، والجواب أن حرف

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٢٩، والأصول لابن السراج ٣/١٢.

(٢) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٣) المقتضب ٢/٢٥٢، ٢٥١.

الإلحاق ضعيف؛ إذ ليس فيه أكثر من صناعة لفظية، والميم دليل معنى، فكان إبقاؤها أولى".^(١)

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا لرد قول المبرد هو علة أولى، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "والميم دليل معنى، فكان إبقاؤها أولى".

١٠- تصغير حُبَارَى:

في تصغير حُبَارَى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: حذف الألف الأولى، وإبقاء الثانية-ألف التأنيث- فتقول: حُبَيْرَى.

المذهب الثاني: حذف الألف الثانية-ألف التأنيث- وقلب الألف الأولى ياء وإدغامها في ياء التصغير، فتقول: حُبَيْرَى.

وهذان المذهبان هما ظاهر قول سيبويه فقد أجاز الوجهين ؛ إذ يقول: "ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زانديته منه للأخرى (حبارى) ، إن شئت قلت : حُبَيْرَى كما ترى ، وإن شئت قلت : حُبَيْرَى ، وذلك لأن الزانديتين لم يجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث، والأولى كواو (عجوز)، فلا بد من حذف إحداهما...".^(٢)

وجعل المبرد الوجه الأول أقيس من الثاني؛ إذ يقول: "وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذف أيتها شئت ، وذلك قولك في مثل: حبارى: حُبَيْرَى ، وهو أقيس؛

(١) شرح التكملة ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) الكتاب ٣/٤٣٦، ٤٣٧.

لأن الألف الأولى من (حبارى) زائدة لغير معنى إلا المد، وألف حبارى الأخيرة للتأنيث ، فلأن تبقى التي للمعنى أقيس".^(١)

وما قاله المبرد أكده ابن السراج، والصيمري.^(٢)

المذهب الثالث: حذف ألف التأنيث، والتعويض عنها بتاء، وقلب الألف ياء وإدغامها في ياء التصغير، فنقول في تصغيرها: حُبَيْرَةٌ، وهذا المذهب لأبي عمرو بن العلاء.^(٣)

وقد فصل العكبري المذاهب الثلاثة من غير أن ينسب المذهبين الأولين لأصحابهما، وجعل المذهب الثالث هو الوجه ، فقال: "وأما (حبارى) فالألفان فيها زائدتان، إلا أن الثانية للتأنيث، وفي تصغيرها ثلاثة مذاهب:

أحدها: حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث، فنقول: حُبَيْرِي؛ لأنك إن حذف الألف الأولى بقي في التقدير: حَبْرِي مثل: سَكْرِي، فكما نقول: سَكْرِي، نقول: حُبَيْرِي.

والمذهب الثاني: تحذف ألف التأنيث، وتقلب الألف الأولى ياء وتشدد، فتبقى في التقدير مثل: حمار، فنقول: حُبَيْرٍ.

والمذهب الثالث: أن تحذف ألف التأنيث، وتعوض منها التاء، فنقول: حُبَيْرَةٌ، وهذا قول أبي عمرو.

(١) المقتضب ٢/٢٥٩.

(٢) الأصول ٣/٤٧، والتبصرة ٢/٦٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٤٣٧، والمقتضب ٢/٢٦٠.

والوجه فيه أن الألف للتأنيث، وهو معنًى، والمعاني يحافظ عليها، فإذا لم يثبت غير الألف جاء بعوضها وهو التاء".^(١)

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا لجعل قول أبي عمرو هو الوجه هو: علة المحافظة على المعنى، وهذا العلة مستخلصة من قوله: "والوجه فيه أن الألف للتأنيث، وهو معنًى، والمعاني يحافظ عليها".

١١- الشَّرْبُ بين المصدرية والاسمية:

الشَّرْبُ مأخوذ من شَرِبَ ، ومصدر (فَعَلَ يَفْعُلُ) يأتي على أضرب منها:
فَعَلَ، نحو: حَمَدَ حَمْدًا، وفَعَلَ، نحو: عَمَلَ عَمَلًا، وفَعَّلَ، نحو: رَحِمَ رَحِمَةً،
وفِعَالَ، نحو: سَفَدَ الطائر الأنثى سِفَادًا، وفِغْلَان، نحو: عَشِيَهُ عَشِيَانًا، وفُعِلَ،
نحو: شَرِبَ شُرْبًا.^(٢)

وأما الشَّرْبُ- بكسر الشين- فقييل: هو مصدر، وقيل: هو اسم بمعنى المشروب، وقد استبعد العكبري القول بمصدريته، فقال: "فأما شَرِبْتُ شُرْبًا، فقد قيل: هو مصدر^(٣)، وهو بعيد، وإنما (الشَّرْبُ) هو الحظ من الماء، قال الله تعالى:

{ لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ }^(٤) ."^(٥)

(١) شرح التكملة ص ٢٢٨.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٣/١٠٦٣، ١٠٦٤.

(٣) لم أقف على من قال بهذا القول.

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الشعراء.

(٥) ينظر شرح التكملة ص ٢٦٦.

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا في قوله بأن الشَّرْبَ -بكسر الشين- هو اسم، وليس مصدرًا هو السماع، والذي يؤكد صحة قول العكبري أن بعض المفسرين قد فسروا (الشَّرْبَ) في الآية الكريمة بالمشروب من الماء ، وفي ذلك يقول أبو حيان: "والشَّرْبُ: النصيب المشروب من الماء...".^(١)

ويقول السمين الحلبي: "والشَّرْبُ -بالكسر- النصيب كـ(السَّقْيِ)، وبالضم المصدر".^(٢)

١٢- فُعَلٌ من أبنية الرباعي المجرد:

للرباعي المجرد ستة أبنية أجمع علماء العربية على خمسة منها ، وهي :

١- فُعَلٌ -بفتح الأول والثالث- يكون اسمًا كـ(جَعْفَرٌ) ،وصفة نحو : سَهْلَبٌ^(٣).

٢- فِغَلٌ - بكسر الفاء ، وسكون العين، وكسر اللام- ويكون اسمًا كـ(زَبْرَجٌ)^(٤).

٣- فُعَلٌ -بضم الفاء ، وسكون العين، وضم اللام الأولى- ويكون اسمًا كـ(بُرْثُنٌ) ،وصفة كـ(جُرْشُعٌ)^(٥).

٤- فِغَلٌ - بكسر الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام الأولى - كـ(دِرْهَمٌ).

٥- فِعَلٌ -بكسر الفاء ، وفتح العين ، وسكون اللام الأولى- كـ(قَمَطْرٌ)^(١).

(١)

(١) البحر المحيط ٣٤/٧.

(٢) الدر المصون ٥٤٢/٨.

(٣) سَهْلَبٌ: السهل من الرجال: الطويل. لسان العرب (س.ه.ل.ب).

(٤) زَبْرَجٌ: الزبرج يطلق على الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة. لسان العرب (ز.ب.ر.ج).

(٥) جُرْشُعٌ: الجرشع يطلق على العظيم الصدر والطويل. لسان العرب (ج.ر.ش.ع).

والسادس هو المختلف فيه ،وهو: (فُعَلَل) بضم الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وللعلماء في إثبات هذا البناء في أبنية الاسم الرباعي المجرد مذهبان: **المذهب الأول** : ذهب البصريون وسيبويه إلى أن هذا البناء وهو (فُعَلَل) ليس مثبتاً في أبنية الاسم الرباعي ، بل هو ملحق بـ(فُعَلَل) كـ(بُرُثُن) وشبهه^(٢).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى أن (فُعَلَل) مثبت في أبنية الأسماء الرباعية، مثل : جُذَب^(٣).

وقد فصلَّ العكبري القولين السابقين ذاكراً حجة كل منهما، ومقتصرًا في نسبتها لسيبويه والأخفش فقط، ومرجحا قول سيبويه؛ إذ يقول: "... وإنما الخلاف في (فُعَلَل) -بضم الفاء وفتح اللام- فسيبويه لا يثبت، والأخفش يثبت، وحجة سيبويه أنه لم يأت منه شيء يثبت، وإن نُقِلَ منه شيء فهو قليل لا يُحْتَقَلُ به، وحجة الأخفش من وجهين:

أحدهما: السماع، فقد قالوا: بُرُقِعَ -بفتح القاف وضمها-.

والثاني: بوقوع ألفاظ من هذا البناء للإلحاق...

وقال سيبويه: إن الإلحاق هنا بأصل متروك، وهذا صحيح ؛ فإن بعض الأصول يترك، وتستعمل فروعه، فقد قالوا: يذر، ولم يقولوا: وَذَرَ، واستغنوا عنه بـ(ترك)"^(٤).

(١) قمطر: القمطر يطلق على الجمل القوي الضخم، وعلى الرجل القصير. لسان العرب (ق.م. ط.ر).
(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٨٨، والمقتضب ١/٢٠٤، والأصول ٣/١٨١، والتكملة ص ٥٤٠، وائتلاف النصره ص ١٠٩.

(٣) ينظر: المنصف ١/٢٧، والتبصرة ٢/٧٨٤، واللباب ٢/٢١٣، وائتلاف النصره ص ١٠٨.

(٤) شرح التكملة ص ٣٣٤، ٣٣٥.

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا في تصحيح قول سيبويه هو: علة صرفية، وهي علة الاستغناء، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "فإن بعض الأصول يترك، وتستعمل فروعه، فقد قالوا: يذر، ولم يقولوا: وَذِرَ، واستغنوا عنه بـ(ترك)".

وبقي لي أن أقول: إن الأولى هنا القول بقول الأخفش، والاعتداد بهذا البناء؛ لأن التأويلات التي ذكرها العكبري وغيره من العلماء لا تسقيم مع سماع العلماء الثقات كالأخفش والفراء، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وقد استدرك بعض العلماء على سيبويه هذا البناء كابن جني^(١)، وهذا دليل على أن سيبويه لم يأت على كل أبنية العرب، ثم إن هذا البناء قد استقر عند الأئمة المتأخرين.

١٣- همزة (أرونان) ^(٢) بين الأصالة والزيادة:

للعلماء في همزة (أرونان) ثلاثة أقوال:

القول الأول: الهمزة زائدة، ووزنه (أفعلان) من الرون، وهو الشدة، والألف والنون الأخيرة زائدتان. ^(٣)

القول الثاني: الهمزة أصلية، والواو، والألف، والنون الأخيرة زوائد من (الأرن)، ووزنه (فوعلان).

القول الثالث: الهمزة زائدة، وكذلك الواو والألف من (الرنة)، ووزنه (أفوعال). ^(٤)

(١) ينظر: المنصف ٢٧/١.

(٢) الأرونان من الأضداد، يقال: يومٌ أرونانٌ إذا كان صعباً، وإذا كان سهلاً أيضاً، وإذا كان فيه خير، وكذلك إذا كان فيه شر. ينظر: الأضداد لابن الأنباري ص ١٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٨، والأصول ٣/٢٣١.

(٤) ينظر: اللباب ٢/٢٣٢.

وقد نصَّ العكبري على الأقوال الثلاثة السابقة جاعلاً الأول أظهرها، والثالث أبعدها؛ إذ يقول: "وفي هذه الكلمة ثلاثة أقوال: أحدها: - وهو الأظهر - أن تكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعلان) من (الرون)، وهو الشدة، فالهمزة والألف والنون الأخيرة زوائد. والثاني: هي أصل، والواو والألف والنون الأخيرة زوائد، وأصله من الأزن، وهو النشاط.

والثالث: وزنه (أفوعال)، فالهمزة والواو والألف زوائد، والنون أصل مكرر من الرنين، وهو الصوت، وهذا أبعدها؛ لشذوذ هذا المثال".^(١)
تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا في جعله القول الثالث أبعد الأقوال هو علة الشذوذ، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "وهذا أبعدها؛ لشذوذ هذا المثال".

١٤- همزة (إمعة) ^(٢) بين الأصالة والزيادة:

في همزة (إمعة) قولان:

أحدهما: أن الهمزة أصلية، ووزنها (فعلّة) ^(٣).

والثاني: أن الهمزة زائدة، ووزنها (إفعلّة)، والكلمة مشتقة من (مَع). ^(٤)

(١) شرح التكملة ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) إمعة: الإمعة - بكسر الهمزة وتشديد الميم - الرجل الذي لا رأى له، ولا عزم، فهو يتابع كل أحد على رأيه، ولا يثبت فيه على شئ، والهاء فيه للمبالغة - اللسان (أ.م.ع.).

(٣) ينظر: المنصف ١/١١٦، والمقتصد للجرجاني ٢/١١٩١، والتخمير للخوارزمي ٤/٣٠٦، والمساعد ٤/٦٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ١/١٢٣، و ٣/٢٤٨، ٢٤٩.

وقد فصل العكبري القولين السابقين، ذاكراً حجة كل منهما، وموضحاً فساد القول الثاني وضعفه، فقال: "مذهب المحققين من النحويين أن الهمزة أصل، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذه صفة، يقال: رجلٌ إمعةٌ، إذا كان ضعيفَ الرأي يتبع كلَّ أحدٍ، وليس في الصفات (فِعْلَةٌ)، وقد يقع ذلك في الأسماء، وأما (فِعْلَةٌ) فقد جاء في الصفات، نحو: دِنْمٌ، ودِنْمَةٌ، وهو القصير.

والثاني: أن الهمزة لو كانت زائدة لكانت فاء الكلمة وعينها من موضع واحد، وهذا في غاية القلة، وإنما جاء منه: دَدَنْ^(١)، وكَوَكَبٌ، والمعتبر الحمل على الأكثر.

وقال بعضهم: الهمزة زائدة، وهو من (مَع)؛ لأن الموصوف بذلك مع كل أحدٍ، وزعم أن أصل (مَع) (مَعًا)، مثل: قَفًا، والألف من واوٍ، ثم قدمت الواو، فصارت أولاً مكسورة، فأبدلت همزة، وهي على هذا القول الضعيف أصل أيضاً، وهي على هذا الأصل (لِفَع) وهو فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن الحكم بكونها لاماً لا دليل عليه.

والثاني: أن كونها من واوٍ -أيضاً- تحكم، ولم لا تكون من ياءٍ، وهو الأكثر في مثل هذا الباب.

والثالث: أن تقديم اللام إلى موضع الفاء شاذٌ فيما دل عليه الدليل، فكيف فيما لا دليل عليه.

والرابع: أنه يصير إلى مثال معدوم بالكلية، وهو: لِفَع".^(٢)

(١) الددن: اللهو واللعب. ينظر: الصحاح للجوهري ٥/٢١١٢.

(٢) شرح التكملة ص ٣٥٩، ٣٦٠.

تعقيب:

الأدلة التي اعتمدها العكبري هنا لرد القول القائل بأن همزة (إمعة) زائدة

هي:

أ- الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وهو من الأدلة الجدلية، وهذا مستخلص من قوله: "إن الحكم بكونها لأمًا لا دليل عليه".

ب- علة كثرة، وهي علة مستخلصة من قوله: "وهو الأكثر في مثل هذا الباب". أي: كون الألف من ياء أكثر من كونها من واو.

ج- الشذوذ في تقديم اللام إلى موضع الفاء.

د- عدم النظير في انعدام مثال (لَفَع).

١٥- همزة (ضهياً) بين الأصالة والزيادة:

للعلماء في همزة (ضهياً) قولان:

القول الأول: قول الأكثرين أن همزة (ضهياً) زائدة^(١).

قال سيبويه: "وتلحق الهمزة غير أول، وذلك قليل فيكون على (فَعَلَى)، وذلك نحو: ضَهْيًا صفة، وضَهْيًا اسم"^(٢).

القول الثاني: قول الزجاج: إن همزة (ضهياً) أصلية، وياؤه زائدة، ويكون

مشتقاً من (ضاهات) أي شابهت؛ لأنه يقال: ضاهيت وضاهات.

(١) ينظر: وسر صناعة الإعراب ١/١٠٦، والممتع ١/٢٢٩، وشرح الشافية ٢/٣٣٩.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٨.

وفي ذلك يقول: "وضهياء (فَعْلَاءٌ) الهمزة زائدة كما زيدت في شمال .. ويجوز أن تكون (فَعِيل) ، وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير...".^(١)
وقد رجح العكبري قول الأكثرين ذاكرةً حججه وموهناً قول من قال بأصالة الهمزة، فقال: "...ومن ذلك: امرأةٌ ضهياً ، مذهب سيبويه والأكثرين: الهمزة زائدة، ويدل على ذلك أشياء:

أحدها: أنها غير مصروفة مع المد، ولا وجه لذلك إلا كون الهمزة للتأنيث.
والثاني: أن (الضهياً) هي المرأة التي لا تحيض، وقيل: التي تديها كثدي الرجل، فهي تضاهيه، وهذا الفعل لا همز فيه.
والثالث: قولهم في جمعه: ضُهَيّ، ك: حمراء وخُمُرٍ.

والرابع: أنها لو كانت أصلاً لوجب أن تكون الياء إما أصلاً أو زائدة، والأول باطل؛ إذ ليس في الكلام (فَعْلَالٌ) صفةً، وقولهم: ناقةٌ بها خَزَعَالٌ، لا يثبت البصريون، ولو ثبت كان شاداً، ثم لو كانتا أصليتين لا نصرفت الكلمة.
وكونها زائدةً باطل -أيضاً- لأمرين:

أحدهما: عدم الصرف.
والثاني: أن لا تكون زائدة مع ثلاثة أحرف أصول مع فتح الفاء.
فإن قيل: الدليل على أن الهمزة أصل قولهم في الفعل: هو يضاهاى -بالهمز- وبه قرأ بعض القراء^(٢): {يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ}^(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٣/٢ .

(٢) القراءة لعاصم (يضاهنون) بالهمز، وقرأ باقي القراء السبعة (يضاهاون) بغير همز. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣١٤، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١٨٦/٤ .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة التوبة.

قيل: هذا شاذ، وهو محمول على أن قائلَ هذه اللغة أبدل الياء همزة، وإنما حملناه على ذلك للأدلة التي تقدم ذكرها، ويدل على زيادة الهمزة قولهم في الفعل: ضاهاه-بالقصر- وأسقطوا الهمزة".^(١)

تعقيب:

استدل العكبري هنا في ترجيح قول من قال بزيادة الهمزة بدليلين وعلّة، وبيّانها كالآتي:

أ- استصحاب الحال، وهذا جليٌّ من قوله: "أنها غير مصروفة مع المد، ولا وجه لذلك إلا كون الهمزة للتأنيث".

ب- علّة مراعاة المعنى، وهذه العلّة مستخلصة من قوله: "وقيل: التي تديها كثدي الرجل، فهي تضاهيه، وهذا الفعل لا همز فيه".

ج- السماع الذي اعتمده في رد قول من قال بأصالة الهمزة، وهذا مستخلص من قوله: "ويدل على زيادة الهمزة قولهم في الفعل: ضاهاه-بالقصر- وأسقطوا الهمزة".

١٦- أصل (قَطَوَى) (٢):

اختلف الصرفيون في وزن (قَطَوَى) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب سيبويه في قوله الأول إلى أنها على وزن (فَعَوَعَلٍ)؛ إذ

قال: "ويكون على (فَعَوَعَلٍ) في الصفة، نحو: عَثَوَيْلٌ، وقَطَوَى...".^(٣)

(١) شرح التكملة ص ٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) قَطَوَى: رجل قَطَوَى: قصير الرجلين، يقارب في الخطو. اللسان (ق. ط. و).

(٣) الكتاب ٤/٢٧٥، و٤/٣١١.

القول الثاني: ذهب سيبويه في قوله الأخير إلى أنها على وزن (فَعْلَعَل)؛ إذ قال: "وأما المَرَوْرَاةُ فبمنزلة الشَّجْوَاةِ ، وهما بمنزلة صَمَحَمَحٍ، ولا تجعلهما على عَثْوَيْلٍ؛ لأن مثل صَمَحَمَحٍ أكثر، وكذلك قَطُوْطَى".^(١)

القول الثالث: ذهب أصحابه إلى أن وزن (قَطُوْطَى): (فَعْوَلَى).^(٢) وقد صرح به ابن القطاع؛ إذ قال: "وعلى (فَعْوَلَى)، نحو: شَجَّوَجَى -لطويل المفرط- وقَطُوْطَى- للذي يقارب في المشي...".^(٣)

وقد فصل العكبري الأقوال الثلاثة السابقة مظهرًا ضعف القول الثالث، فقال: "وأما (قَطُوْطَى) فالذي ذكر أبو علي أنها من (القَطْوَانِ)، وهو ظاهر قول سيبويه، فالواو لام الكلمة، والطاء الثانية، والألف بعدها مبدلة من واو، وهو من مكرر العين واللام، مثل: (صَمَحَمَحٍ)، ووزنه (فَعْلَعَل)، وصحَّت الواو لسكونها.

وذكر سيبويه فيه وجهًا آخر، وهو أن يكون (فَعْوَعَلًا) من القَطْوَانِ أيضًا، فتكون الواو زائدة، والطاء الثانية، والألف المبدلة عن واو، والعين وحدها هي المكررة.

وذكر غيره وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون (فَعْوَلَى) من (القَطْ) وهو ضعيف؛ لعدم النظر".^(٤)

تعقيب:

الدليل الذي اعتمده العكبري هنا في ترجيح القولين الأوليين وتضعيف القول الثالث هو عدم النظر.

(١) الكتاب ٤/٣٩٤.

(٢) ينظر: المخصص لابن سيدة ١٥/٢٠٨.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢٥.

(٤) شرح التكملة ص ٣٧٠، ٣٧١.

١٧- ألف (أفعى) بين القلب والإلحاق والتأنيث:

اختلف الصرفيون في ألف (أفعى) على ما يأتي:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن ألف (أفعى) منقلبة عن واو، وأن الهمزة زائدة، ووزنها أفعال^(١).

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن ألف (أفعى) للإلحاق، ووزنها (فَعَلَى).^(٢)

القول الثالث: ذهب أصحابه إلى أن الألف للتأنيث.^(٣)

وقد فصل العكبري الأقوال الثلاثة السابقة مصححاً القول الأول ومضعفاً القولين الآخرين، فقال: "وأما (أفعى) ففيها ثلاثة أقوال: الصحيح منها أن ألفها منقلبة عن واو، والهمزة زائدة، ووزنها (أفعال)، والدليل على ذلك أربعة أشياء:

أحدها: أنها مصروفة، وهذا ينفي كونها للتأنيث.

والثاني: هي مشتقة من فَوْعَة السَّم، وفَوْعَة الطيب، وهي: حدته.

والثالث: قولهم فيه: أفعَاءٌ، ولو كانت للتأنيث لما لحقتها التاء.

والرابع: قولهم في معناه: أفعَوَانٌ، فقد ظهرت الواو في موضع اللام.

والقول الثاني: هي للإلحاق، فوزنها (فَعَلَى) منصرفة، مثل: أرطى فيمن

قال: أديمٌ مأروط، وهذا بعيد؛ لأنه ليس في الكلام تركيب همزة، ف، ع.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢٠١، والمقتضب ٣/٢٣٩، والأصول ٣/٢٣٤، والارتشاف ٢/٨٦٠.

(٢) ينظر: المنصف ١/٣٦، ١١٧، ١١٨، واللباب ٢/٢٣٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل للألفية ٣/٣٢٥.

والقول الثالث : أنها للتأنيث ، واحتج هؤلاء بعدم الصرف، وهذا فاسد

لوجهين:

أحدهما: ما ذكرناه من عدم هذا الأصل.

والثاني: ما ذكرناه من الاشتقاق^(١).

تعقيب:

الأدلة التي استدل بها العكبري هنا لتصحيح القول الأول هي:

١- الاستدلال باستصحاب الحال، وهذا مستخلص من قوله: "إنها

مصروفة...".

٢- علة الاشتقاق، وهذه مستخلصة من قوله: "هي مشتقة من فوعة

السم...".

٣- السماع، وهذا مستخلص من قوله: "قولهم فيه: أفعاة...".

٤- علة مراعاة المعنى والعودة إلى الأصل، وهاتان العلتان مستخلصتان من

قوله: "قولهم في معناه: أفْعَوَانٌ، فقد ظهرت الواو في موضع اللام".

وأما الدليل الذي استدل به في الحكم على القول الثاني بالبعد فهو

عدم النظير، وهذا الدليل مستخلص من قوله: "لأنه ليس في الكلام تركيب

(همزة، ف، ع).

وأما الأدلة التي استدل بها في إظهار فساد القول الثالث فتنحصر في

دليلين هما:

أ- التمسك بالأصل-استصحاب الحال-وهذا مستخلص من قوله: "ما ذكرناه

من عدم هذا الأصل".

(١) شرح التكملة ص ٣٧١، ٣٧٢.

ب- علة الاشتقاق، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "ما ذكرناه من الاشتقاق".

١٨- واو (يستعور) ^(١) بين الأصالة والزيادة:

اختلف الصرفيون في واو (يستعور) على ما يأتي:

أولاً- حروف (يستعور) كلها أصلية إلا الواو فهي زائدة ، ووزنه (فَعْلُولٌ) ^(٢).

ثانياً- أن الياء والتاء والواو زوائد في (يستعور) ووزنه (يفتعول).

وهذا القول نسبه ابن جني لثعلب، وأبي بكر بن دُرَيْدٍ؛ إذ قال: "وذهب أحمد

ابن يحيى وابن دُرَيْدٍ ^(٣) في (يستعور) إلى أنه يَفْتَعُولُ...". ^(٤)

وقد ردَّ ابن جني هذا القول، فقال: "فأما من قال: إن مثال (يستعور: يفتعول)

فلا يدري من صنعة التصريف شيئاً". ^(٥)

وقد نصَّ العكبري على القولين السابقين مرجحاً القول بأن الياء أصلية، ومخطئاً القول الثاني، فقال: "وأما (يستعور) فهو اسم بلد، وكل حروفه أصول إلا الواو، وقد ذهب إلى أنه (يفتعول) من (سَعَرِ النار)، وهذا خطأ؛ إذ ليس له في الكلام نظير، ولأنه بعيد من الاشتقاق والمعنى، ثم الدليل عليه من جهة السَّبَرِ أن فيه من

(١) اليستعور: اسم موضع قبل حَرَّةِ المدينة، وهو مكان موحش بعيد لا يكاد يدخله أحد. معجم البلدان ٤٣٦/٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣١٣، والأصول ٣/٢٣٥، والبغداديات لأبي علي الفارسي ص ٩٥، والمنصف ١/١٤٥، وشرح الملوكي لابن يعيش ص ١٤٣.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٢٢٢.

(٤) الخصائص ٣/٢١٥.

(٥) المنصف ١/١٤٥.

حروف الزيادة: الياء، والسين، والتاء، ومحال كونها زائدة، إذ تبقى الكلمة على حرفين، ولا تكون السين وحدها زائدة لعدم النظير أيضاً، ولقلة زيادة السين، ولا تكون التاء وحدها زائدة لعدم النظير؛ إذ ليس في الكلام (فَعْتَلُول)، ولا تكون الياء زائدة؛ إذ لا تزداد مع أربعة أحرف أصول، فلزم من ذلك أن تكون الثلاثة أصولاً، ووزنه (فَعْلُول) مثل (عَضْرُوط).^(١)

تعقيب:

استدل العكبري بدليلين في ترجيح القول الأول، وتخطئة القول الثاني،

وهما:

أ- عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام (يفتعول).

ب- السبر والتقسيم الذي اتخذته العكبري دليلاً؛ للقول بأصالة الياء.

١٩- نون (مَنْجُون) ^(٢) الأولى بين الأصالة والزيادة:

اختلف الصرفيون في نون (منجنون) الأولى على ما يأتي:

القول الأول: إن النون الأولى أصلية، ووزن (منجنون): (فَعْلُول)، وهذا القول هو الأول لسببويه؛ إذ قال: "ويكون على مثال (فَعْلُول) وهو قليل، قالوا: منجنون، وهو اسم...".^(٣)

القول الثاني: إن النون الأولى زائدة، ووزن (منجنون): (فَعْلُول)، وهذا القول هو القول الثاني لسببويه؛ إذ قال: "ولا نعلم في بنات الأربعة (فَعْلُولاً)، ولا شيئاً من

(١) شرح التكملة ص ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها. اللسان (منجنون).

(٣) الكتاب ٤/ ٢٩٢.

هذا النحو لم نذكره، ولكن (فَنَعْلُوتٌ) وهو اسم، قالوا: منجنون، وهو اسم".^(١)
وقد نصَّ ابن يعيش على القولين السابقين مصححاً القول الأول بأن النون
الأولى أصلية.^(٢)

وقد نصَّ أبو علي الفارسي أن (فَنَعْلُوتًا) وقع غلطاً في كتاب سيبويه، وذلك
من خلال نقله تعليق ابن السراج، فقال: "هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام
سيبويه، أعني (فنعلول)؛ لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل
الكلمة... ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: (منجنون) بمنزلة (عَرْطِيلِ)،
فهذا يدلك على أن وزنه في هذا الموضع بـ(فنعلول) غلط وقع في الكتاب...".^(٣)
وقد نصَّ العكبري على القولين السابقين، ناسباً القول الأول للأكثرين،
وواصفاً القول الثاني بالبعد، فقال: "وأما (منجنون) -بالميم-... فالميم فيه أصل بلا
خلاف، بدليل ثبوتها في جمع التكسير، وهي (مَنَاجِينُ)، ولو كانت زائدة لَحُذِفَتْ، وأما
النون التي تليها فأكثر الناس أنها أصل، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنها ثانية، والنون إذا وقعت ثانية ساكنة كانت أصلاً، إلا فيما دل
الاشتقاق عليه، ولا اشتقاق ههنا.

والثاني: ثبوتها في (مَنَاجِينُ)، ولو كانت زائدة لَحُذِفَتْ، ووزنها: فَعْلُولُ،
مثل: عَضْرَفُوطُ، وهي من الرباعي المكرر اللام، وحكى الجوهري عن الأصمعي أنه
سمع (مَنَجْنِينِ)^(٤).

(١) الكتاب ٤/٢٩٢.

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص ١٥٦، وشرح المفصل ٩/١٥٢.

(٣) التعليقة ٤/٢٧٠.

(٤) ينظر: الصحاح (منجن) ٦/٢٢٠١.

وقال آخرون: النون زائدة، ووزنها: فَنَعْلُول، وهذا بعيد من وجهين:
أحدهما: أنها ثانية، كما ذكرنا.

والثاني: أنه لم يحك في جمعها (مجانين) بحذف النون الأولى، ولو كانت زائدة لَحُذِفَتْ".^(١)

تعقيب:

استدل العكبري ههنا بدليلين لترجيح القول الأول:

أحدهما: استصحاب الحال؛ إذ تمسك بأن النون لا تقع زائدة، وهي ثانية ساكنة.

والثاني: السماع؛ إذ تمسك بأن المسموع في جمع (منجنون): (مناجين) ولم يحك (مجانين).

٢٠-ميم (دلامص)^(٢) بين الأصالة والزيادة:

اختلف الصرفيون في ميم (دلامص)، ولهم فيها قولان:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن الميم زائدة، وأن وزنها (فَعَامِل)، وهذا

القول للخليل وسيبويه وجمهور الصرفيين^(٣).

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن الميم أصلية، وأن وزنها (فَعَالِل)، وهذا

القول للأخفش والمازني^(٤).

(١) شرح التكملة ص ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) دلامص: لمَاع وبرَاق. القاموس المحيط ١/٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٢٥، والمنصف ١/١٥١، والخصائص ٢/٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٩.

(٤) ينظر: المنصف ١/١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٣.

وقد نص العكبري على القولين السابقين مبيِّناً حجة كلٍّ منهما ومرجحاً القول القائل بزيادة الميم، فقال: "...وزيادتها حشواً أبعد؛ لأن الوسط والأخير ليس من مواضع زيادة المعاني، إلا أنه قد جاء من ذلك شيء وفيه اختلاف، فمن ذلك: درعٌ دَلَامِصٌّ، وهو البراق، يقال: دَلَامِصٌّ ودَلَمِصٌّ ودَمَلِصٌّ، فالميم عند الخليل زائدة، وهو قول الأكثرين.

وقال المازني: هي أصلٌ.

وحجة الأولين: الاشتقاق؛ لأنهم قالوا في معناه: دِلَاصٌ ودَلِيصٌ، والمعنى في الجميع واحد، وهذا يغلب على الظن زيادتها، إذ كان الاشتقاق أوضح دليل على الزيادة.

واحتج المازني بأن القياس عدم زيادتها، وقد أمكن أن يكون أصلاً، وأن يكون الوزن (فَعَالِلاً)، وذلك غير خارج عن النظائر... والأظهر مذهب الخليل؛ لأن الميم من حروف الزيادة لا محالة، وجعل الجميع من باب واحد أولى من الاختلاف...^(١)

تعقيب:

استدل العكبري بثلاث علل لترجيح قول الخليل ومن وافقه:

أولاً—علة الاشتقاق، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "وحجة الأولين: الاشتقاق".

ثانياً—علة المعنى، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "والمعنى في الجميع واحد".

ثالثاً—علة أولى، وهذه العلة مستخلصة من قوله: "وجعل الجميع من باب واحد أولى من الاختلاف".

(١) شرح التكملة ص ٣٩٦، ٣٩٧.

٢١-هَاءُ (هَرَكُولَةٌ) وَ(هَبْلَج) وَ(هَجْرَج) بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ:

اختلف الصرفيون في زيادة الهاء أولاً كما في الألفاظ الثلاثة السابقة على

ما يأتي:

أولاً—ذهب سيبويه إلى أن الهاء في (هَبْلَج) و(هَجْرَج) أصل ، فحروفهما كلها أصول ؛ لذلك عدما في الوزن الرابع من أوزان الاسم الرباعي ، فقال : " ... ويكون على (فِعْلَل) فيهما ، فالأسماء نحو : قَلَعَمَ وِدِرْهَمَ ، والصفة هَجْرَج ، وهَبْلَج... " (١).

ثانياً: ذهب الخليل إلى أن الهاء في (هركولة) زائدة، وذهب الأخفش إلى أن الهاء في هبلج وهجرع زائدة، ووزن الكلمات الثلاث هو: هَفْعُولَةٌ، وَهَفْعِلٌ. (٢) وقد نصَّ العكبري على قول الخليل والقول المقابل له من غير أن ينسبه، فقال: " الهاء تشبه حروف المد لخفائها وخفتها، وقد زيدت أولاً في (هركولة) في قول الخليل ، ووزنها (هَفْعُولَةٌ)؛ لأنه أخذه من قولهم: رَكَلَتْ المرأة إذا مشت مشياً مُثَقَّلاً، قالوا: وهي المرأة العظيمة الأوراك.

وقالوا: هبلج وهجرع من البلع والجرع، فهو (هَفْعِلٌ)، وقال غير الخليل: الهاء في هذه الأمثلة أصل، ومقاربتها للأصول الثلاثية لا توجب زيادتها كما في (سَبِطْرٍ) و(دِمَثْرٍ)، فإنهما في المعنى مثل: سَبِطٍ، وَدِمَثٍ، وليست الراء فيه زائدة، وهذا غير دافع لقول الخليل لأمرين:

أحدهما: أن الراء ليست من حروف الزيادة، والهاء منها.

(١) الكتاب ٤/٢٨٩، وينظر: المقتضب ١/٢٠٤، والأصول ٣/١٨٣.

(٢) ينظر: رأي الخليل ولأخفش في: سر الصناعة ٢/٥٩٦، وشرح التصريف للثمانيني ص ٢٧٨، والمفصل ص ٣٥٩، والممتع ١/٢١٩.

والثاني: أن الهاء تسقط في الاشتقاق، ومعنى الاشتقاق صحيح، وهو أقوى الأدلة على الزيادة^(١).

تعقيب:

استدل العكبري لترجيح مذهب الخليل بدليين:

أحدهما: استصحاب الحال؛ إذ تمسك بأن الراء ليست من أحرف الزيادة خلافاً للهاء.

والثاني: علة الاشتقاق، والاشتقاق من أقوى الأدلة على الزيادة.

٢٢- هاء (أمهات) بين الأصالة والزيادة:

اختلف الصرفيون في هاء (أمهات) ولهم فيها قولان:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن الهاء زائدة، وأن وزنها (فَعْلَهَاتٍ)، وهذا القول لجمهور الصرفيين^(٢).

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن الهاء أصلية، وأن واحد (أمهات): (أمهة) ووزنها: (فَعْلَةٌ)، وقد نسب هذا القول لابن السراج^(٣).

وقد نص العكبري على القولين واصفاً القول القائل بأصالة الهمزة بالبعد، فقال: "وقد زيدت الهاء ثالثة في (أمهات)، والأصل (أمَّات)، وجعلوا الزيادة فرقاً بين أمهات بني آدم وأمهات البهائم...، وذهب قوم إلى أن الهاء في أمهات أصل، وذهب إلى أنه من (الأمه) وهو (النسيان)، وذلك أن الأمَّ تنسى كلَّ شيءٍ بسبب لَهْوِهَا بولدِهَا، وقيل: يكون ذلك من الأضداد، وفي هذا بعد من جهتين:

أحدهما: أن الهاء غير مستعملة في الواحد البتة.

(١) شرح التكملة ص ٤١١، ٤١٢.

(٢) ينظر: الممتع لابن عصفور ٢١٧/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٥٤٦/٥، ١٥٤٧.

(٣) ينظر: شرح التصريف لابن إياز ص ٩٥، والمساعد ٥١/٤.

والثاني: أن معنى النسيان في الأم بعيد، وهو ضد حالها، ولأنهم قالوا: أم بيئة الأمومة، وقالوا في التصغير: أميمة، وهذا قاطع على أن الهاء غير أصل".^(١)
تعقيب:

استدل العكبري للقول القائل بزيادة الهاء في أمهات بأمرين:
أحدهما: استصحاب الحال في أن الهاء غير مستعملة في الواحد، أي: أم.
والثاني: السماع، الذي استدل به على أن الأم لاتنسي ولدها، وعلى تصغيرها على أميمة، وهذا السماع دليل قاطع على زيادة الهاء.
٢٢- نون صنعاني :

القياس في النسب إلى صنعاء: صنعاوي، إلا أنه ورد عنهم: صنعاني على غير قياس، وقد اختلف الصرفيون في النون هل هي مبدلة من الهمزة، أو مبدلة من واو؟ ولهم في ذلك قولان:

أحدهما: أن النون مبدلة من واو المبدلة من الهمزة، كأنهم قالوا: صنعاوي، ثم أبدلوا من الواو نوناً^(٢).

والثاني: أن النون بدل من الهمزة في صنعاء^(٣).

وقد نص العكبري على القولين السابقين، راداً القول القائل بأن النون مبدلة من همزة، فقال: "...وفيه قولان:

(١) شرح التكملة ص ٤١٣، ٤١٤.

(٢) ينظر: البغداديات ص ١٥٠، والمنصف ١/١٥٨، وشرح الملوكي في التصريف ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٣٤٠.

أحدهما: هي بدل من الواو المبدلة من همزة المبدلة من ألف التانيث، كما أبدلت في النسب ، فقلت في (حمرء) : (حمرأويّ)، ثم أبدلت منها نون لما بين النون والواو من المشابهة، وأن النون أخف منها.

والقول الثاني: هي بدل من همزة (صنعاء)، قالوا: وهذا أولى؛ لقلّة البدل، لأنها بدل من بدل، وفي الوجه الأول هي بدل من بدل من بدل، وهذا ليس بشيء، ولا مشابهة بين النون والهمزة ، ولا عبرة بقلّة البدل وكثرته بعد وضوح الدليل على البدل^(١).

تعقيب:

استدل العكبري لتقوية القول القائل بأن النون مبدلة من الواو المبدلة من الهمزة بعلتين:

إحدهما: علة المشابهة، وهذه مستخلصة من قوله: " ثم أبدلت منها نون لما بين النون والواو من المشابهة".

والثانية: علة التخفيف، وهذه العلة مستخلصة من قوله: " وأن النون أخف منها".

ثم وضّح العكبري بأن القول الثاني ليس بأولى من الأول؛ لقلّة البدل؛ إذ لا مشابهة بين النون والهمزة، ولا عبرة بقلّة البدل وكثرته بعد وضوح الدليل على البدل.

٢٤- التاء في (كلتا) مبدلة من واو:

اختلف الصرفيون في تاء (كلتا) هل هي مبدلة من واو، أو ياء، أو زائدة؟ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

(١) شرح التكملة ص ٤٥٢، ٤٥٣.

أحدهما: أن التاء بدل من واو، وهذا القول لسببويه وجمهور البصريين. (١)

والثاني: أن التاء زائدة للتأنيث، وهذا القول للجرمي. (٢)

والثالث: أن التاء بدل من ياء؛ لسماع الإمالة فيها، ونُسب هذا القول

للسيرافي (٣).

وقد قوّى أبو علي الفارسي هذا القول. (٤)

وقد نصَّ العكبري على الأقوال الثلاثة مبيِّناً وجه البعد في قول الجرمي،

وفي القول الثالث، فقال: "وأما إبدال التاء من الواو لأمّا ففي (كلتا)، والأصل: كلوي،

هذا قول الأكثرين.

وقال الجرمي: هي زائدة، ووزنه (فَعْتَلٌ) وهذا بعيد لوجهين:

أحدهما: أنه بناء لا نظير له.

والثاني: أن الكلمة مؤنثة فتحتاج إلى علامة، وتاء التأنيث لا تقع حشواً.

...وذهب قوم إلى أن التاء بدل من الياء؛ لحسنِ الإمالة فيها، وهذا بعيد

في القياس" (٥).

تعقيب:

استدل العكبري بثلاثة أدلة لتقوية ما يراه صحيحاً، وهي على النحو الآتي:

أولاً - عدم النظير، وهذا مستخلص من قوله: "إنه -أي: فَعْتَلٌ - بناء لا نظير

له".

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٦٤، والمسائل البصريات ٢/٧٩٤.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/١٥١، ١٥٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٨٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرزي ١/٩٢،

(٤) ينظر: الشيرازيات ٢/٤١١.

(٥) شرح التكملة ص ٤٥٧، ٤٥٨.

ثانياً- التمسك بالأصل- استصحاب الحال- في أن تاء التأنيث لا تقع

وسطاً.

ثالثاً- القياس البعيد في إمالة (كلتا).

٢٥- وزن تواراة:

اختلف الصرفيون في وزن (تواراة) على النحو الآتي:

أولاً- ذهب البصريون إلى أن التاء في (تواراة) بدل من الواو ، وأصلها: **وَوْرِيَّةٌ**، أبدلت الواو الأولى تاءً ، وقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ووزنها (فَوْعَلَةٌ) ، وهي مشتقة من قولهم : **وَرَى الرَّزْدُ إِذَا قَدَحَ فَظَهَرَتْ نَارُهُ** ، أو أنها مشتقة من **وَرَيْتَ كَلَامِي مِنَ التَّوْرِيَّةِ** وهي التعريض وسميت التواراة بذلك ؛ لأن أكثرها تلويحات ومعاريض^(١) .

ثانياً- ذهب بعض الكوفيين إلى أن التاء في (تواراة) زائدة ، وليست بدلاً من الواو ، ووزنها : (تَفْعَلَةٌ) ، والتواراة عندهم مشتقة من وري الزند -أيضاً- فالتاء عندهم غير منقلبة بل زائدة كـ(التاء) في (توصية) فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، كما قالوا في جارية : جارة وفي ناصية ناصاة^(٢) .

وقد نصَّ العكبري على القولين السابقين ، فقال: "فأما (تواراة) فهي عندنا (فَوْعَلَةٌ) من **وَرَى الرَّزْدُ وَأَوْرَى إِذَا انْقَدَحَتْ مِنْهُ النَّارُ**، فالتواراة يستضاء بها بما تضمنته من الأحكام والمواعظ، كما أن (الإنجيل): (إِفْعِيلٌ) من النَّجْلِ، وهو الأصل،

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، وسر صناعة الإعراب ١٤٦/١، ومشكل إعراب القرآن

١٤٩/١، والتصريف الملوكي ص ٢٩٧، والممتع ٣٨٣/١، وشرح الشافية للرضي ٨١/٣.

(٢) شرح الشافية ٨١/٣، ونسب هذا القول للفراء فقط في البحر المحيط ٣٨٧/٢، والدر

المصون ٩/٢، ونسب إلى البغداديين في شرح المفصل ٣٨/١٠.

أو ما يسيل من الماء، ولما أبدلت الواو تاءً أبدلت الياءُ التي هي لامٌ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقال بعض الكوفيين: هي (تَفْعَلَةٌ) مثلُ: تَكْرِمَةٍ، فأُبدِلَ من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً، فصارت (توراة)، وهذا ضعيف في القياس؛ إذ لا حاجةٌ تدعو إلى تغيير الكسرة إلى الفتحة، ثم لو كان لازماً لقالوا في (تَوْدِيَةٍ) -وهي الخشبة التي تضرب بها أخلاف الناقة- تَوْدَاةً، ولم يقله أحد^(١).

تعقيب:

استدل العكبري لترجيح مذهب البصريين بدليلين:

أحدهما: ضعف القياس في قلب الكسرة إلى الفتحة من غير علة داعية لذلك القلب.

والثاني: القول بالموجب، وهذا الدليل مستخلص من قوله: "ثم لو كان لازماً لقالوا في (تَوْدِيَةٍ) -وهي الخشبة التي تضرب بها أخلاف الناقة- تَوْدَاةً، ولم يقله أحد".

٢٦- أصل كينونة:

اختلف الصرفيون في أصل (كينونة) على النحو الآتي:

أولاً- ذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين، والكسائي من الكوفيين في أحد القولين المنسوبين له إلى أن أصلها: كَيُونُونَةٌ، ووزنها على هذا (فَيَعْلُونَةٌ)، واجتمعت فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمتا فصارت في التقدير: كَيُونُونَةٌ، مثقَّلةً، ثم خُفِّفَتْ بحذف الياء المنقلبة عن الواو التي

(١) شرح التكملة ص ٤٨٧، ٤٨٨.

هي عين الفعل، فصارت: كَيْنُونَةٌ ، وألزموها الحذف لطول الكلمة^(١).

وفي ذلك يقول سيبويه: "وكان الخليل يقول: سيدٌ فيعلٌ وإن لم يكن فيعلٌ في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كينونةً والقيدود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يقود. ألا ترى أنك تقول جملٌ منقاد وأقود، فأصلهما فيعلولةٌ. وليس في غير المعتل فيعلولٌ مصدرًا".^(٢)

ثانيًا—ذهب الخليل فيما هو منسوب إليه إلى أنها: فَيْعُولَةٌ، وهذا الرأي نقله الأزهرى عن الفراء، فقال: "قال: كان الخليل يقول: كينونة: فَيْعُولَةٌ، وهي في الأصل: كَيْوُونَةٌ، التقت منها ياءٌ واوٌ، والأولى منهما ساكنة، فصيرتَا ياءً مشددة ، مثل ما قالوا : الهَيْنُ من (هُنْتُ) ثم خففوها ، فقالوا: كَيْنُونَةٌ ، كما قالوا : هَيْنُ نَيْنٌ"^(٣).

ثالثًا—ذهب الفراء إلى أن أصلها: كَوُونَةٌ، ووزنها : فَعْلُولَةٌ، وعلة ذلك عنده أن أكثر ما يجىء من هذه المصادر من ذوات الياء، كـ : صيرورة ، وسَيْرورة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ، وقلبوا الواو ياءً في كينونة ، حملاً على صيرورة ؛ لكثرته في ذوات الياء^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٥، والمقتضب ٢/١٢٤، ٢/٢١٩، والأصول ٣/٢٦٢، وأمالي الزجاجي ص ٢٤٤، والمنصف ٢/٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٥.

(٣) تهذيب اللغة (ك.و.ن) ١٠/٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) ينظر: المنصف ٢/١٢، وشرح الشافية ٣/١٤٥.

رابعاً- ذهب الكسائي في القول الثاني المنسوب إليه إلى أن من جعل الياء أصلية فهي من الفعل (فَعْلُولَةٌ)، ومن جعلها زائدة فهي من الفعل (فَيَعْلُولَةٌ) منقوصة^(١).

وقد نصَّ العكبري على المذهبين المشهورين في المسألة، مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، مرجحاً مذهب البصريين، فقال: "قد سُمِعَ هذا المثال مخفّفاً، وأدى القياس فيه إلى أنه مغيّرٌ، واختلف أهل البلدين في التغيير، فقال البصريون: أصله (كَيُونُونَ) على (فَيَعْلُولَةٌ) واحتجوا لذلك من أوجه: **أهدها:** مجيئه مدغمًا، قال الراجز^(٢):

قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ
وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ
يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَقِينَةَ
حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيُونُونَ

الثاني: أنها لو كانت الياء في موضع العين لكان الإبدال على غير القياس؛ لأن الواو إذا سكنت وقبلها فتحةً صحت.

والثالث: أن (فَعْلُولَةٌ) -بكسر العين- معدوم في المصادر، وهذا يبطل مذهب الآخرين^(٣)

(١) ينظر: دقائق التصريف ص ٢٦١.

(٢) من الرجز بلا نسبة في المنصف ١٥/٢، وشرح التصريف للثمانيني ص ٤٧٩، والممتع ٥٠٥/٢.

(٣) شرح التكملة ص ٥٤٥، ٥٤٦.

تعقيب:

استدل العكبري بثلاثة أدلة لترجيح مذهب البصريين، هي:
أ- السماع؛ إذ استشهد ببيت شعري على مجئ الياء في (كينونة) مدغمة.
ب- القياس؛ إذ اتخذ دليلاً على أن إبدال الواو ياءً هو القياس؛ لأن الياء لو كانت في موضع العين لكان الإبدال على غير القياس، لأن الواو إذا سكنت وقبلها فتحة صحت.

ج- عدم النظر؛ إذ قرر أن وزن (فَعْلُولَةٌ) معدوم في المصادر.

٢٧- أصل ألف (حاحيت):

اختلف الصرفيون في أصل ألف (حاحيت) على ثلاثة أقوال:
القول الأول: قول الخليل وسيبويه: أن أصل الألف الياء.
قال سيبويه: "...وكذلك حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ وَهَاهَيْتُ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء، فصارت كأنها هي..."^(١).

القول الثاني: قول المازني: أن أصل الألف الواو، فقال بعد أن نقل مذهب الخليل: "والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأن ضَوْضَيْتُ وَقَوَّقَيْتُ على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله - أعني (حاحيت) وأخواتها - ألا ترى أن ما يجئ على أصله يقاس عليه ما لم يجئ على أصله؟"^(٢).

القول الثالث: أن الألف ليست منقلبة عن ياء ولا واو، وقد حكاها الأعمم عن بعض العلماء، فقال: "وقال بعض النحويين: ليست الألف منقلبة من ياء ولا واو، بل الياء في (حاحيت) منقلبة من ألف، والأصل (حا)، و(حا) الثانية تكرير للأولى، وهما حكاية الصوت، فلما ركبا فَصُيِّرَتْ وقع التغيير بالأخيرة منهما؛ لأنه

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٣.

(٢) المنصف ٢/ ١٧٠.

لا يجوز أن تقع تاء المتكلم على ألف في الفعل حتى تُغَيَّر فتقلب ياءً أو واوًا ،
كقولك: غزوت، ورميت، وما أشبه ذلك".^(١)

وقد حكى العكبري القولين الأولين ، مرجحًا قول الخليل وسيبويه ، فقال: "حاحيت: من مضعف الياء عند الخليل ، وأصله (حَيْحَيْتُ) ، ودليل ذلك من ذكرناه من التقسيم في (ضَوْضَيْتُ)^(٢) ، إلا أن الياء الأولى أبدلت ألفًا ؛ لئلا تتكرر الياء لفظًا ، إذ كانت الثانية لا بد من ظهورها ، وإبدال الياء الساكنة ألفًا غير بعيد ، ألا تراهم قالوا في الحيرة: حَارِيٌّ ، وفي طيئ: طَائِيٌّ ، وفي زبينة: زبَانِيٌّ ...

وقال أبو عثمان المازني: هو من مكرر الواو ، إلا أنهم أبدلوا الواو الأولى ألفًا على جهة الشذوذ ، واحتج لذلك بأنه لم يجد الياء مكررة في موضع ، والواو قد وُجِدَت مكررةً مثل: الوسوسة ، والوَحْوَحَة .

وقول الخليل أقيس ؛ لأنها لو كانت من الواو لصحت الأولى ، فكان يقال: حَوْحَيْتُ ، كما قالوا: ضَوْضَيْتُ ، وليس كذلك إذا حُمِلَت على الياء ؛ لأن الداعي إلى قلبها استئصال التكرير في الياء ، ويدل على ذلك أن المكرر في الحروف الصحاح قد استئقل حتى حَمَلَهُمْ ذلك على البدل في نحو: دَهْدَيْتُ ، وأصله: دَهْدَهْتُ^(٣) ، وقالوا في المكان: دُهُدُوهُةَ الجُعْلِ^(٤) ، فالتغيير في حروف العلة أجدر ، والجمع بين الياءين هنا كالجمع بين الياءين لأمًا ، نحو: حَيْبَيْتُ ، كما كان (ضَوْضَيْتُ) نظيرًا لباب (قُوَّة) و (حُوَّة)^(٥) .

(١) النكت ٢/١١٨٥

(٢) شرح التكملة ص ٥٨٤ .

(٣) دهدهت: دحرجت. اللسان (د. هـ. د. هـ).

(٤) دهدوهة الجعل: ما يُجمَع ويُدحرج من الخراء. اللسان (د. هـ. د. هـ).

(٥) شرح التكملة ص ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

تعقيب:

استدل العكبري هنا لترجيح مذهب الخليل الذي جعله أقيس من مذهب المازني بدليل، وعلّة صرفية.

فأما الدليل فهو السبر والتقسيم الذي أشار إليه بقوله: "ودليل ذلك ما ذكرناه من التقسيم...".

وأما العلة فهي علة الاستئصال المؤدية إلى قلب الألف ياءً؛ فرارًا من التكرير الذي في الياء.

٢٨- إدغام الراء في اللام:

اختلف الصرفيون في إدغام الراء في اللام على مذهبين:

أولاً-ذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين إلى أن الراء لا تدغم في اللام، وإن كانتا متقاربتين؛ لما في الراء من تكرير، ولتكريرها تُشَبَّه بحرفين^(١).

ثانيًا-ذهب أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين، وأبو جعفر الرواسي والكسائي والفراء من الكوفيين إلى جواز إدغام الراء في اللام.^(٢)

وقد نصَّ العكبري على القولين السابقين موضحًا أن سيبويه كان ينكر ذلك على أبي عمرو، والعكبري ممن يقول بقول سيبويه؛ إذ يقول: "ولا تقول: اغفر له، فتدغم الراء في اللام؛ لما في الراء من التكرير النازل منزلة حرفين، وليس ذلك للام، وما حُكِيَ عن أبي عمرو من إدغام الراء

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٨، والأصول ٣/٢٤٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٩٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤٩، والمقرب ٢/١٤، والهمع ٦/٢٩٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٦، والممتع ٢/٧٢٤، و٧٢٥، وشرح الشافية ٣/٢٧٤، والهمع ٦/٢٩٩.

في اللام يثبتها المحققون^(١)، وقد كان سيبويه ينكر ذلك، ويقول: إن الراوي عن أبي عمرو لم يضبط^(٢)، هذا مع أن سيبويه يعرف مذهب أبي عمرو ويحتج به^(٣).

تعقيب:

استدل العكبري لترجيح قول سيبويه بعلّة صرفية، وهي الاستئثار الناتج من تكرير الراء، فالراء بمنزلة حرفين، واللام بعدها، وهي متقاربة المخرج مع الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد.

٢٩- إدغام الضاد في مقاربتها:

الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن، ولا يدغم هن فيما قاربهن، وهي: الراء، والشين، والضاد، والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ: ضُمَّ شُفْرٍ^(٤).

وقد اختلف الصرفيون في إدغام الضاد في مقاربتها على ما يأتي:

أولاً- ذهب جمهور الصرفيين إلى أن الضاد لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه^(٥).

(١) ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٢١، والكشف لمكي ١/١٥٧، والنشر ٢/١٢.

(٢) اعلم أن سيبويه لم يذكر قراءة أبي عمرو، وبالتالي لم ينكرها، إلا أنه منع إدغام الراء في اللام. ينظر: الكتاب ٤/٤٤٨، واعلم أن أول من اتهم الراوي هو أبو إسحاق الزجاج، فقال: "وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالبين، وهو خطأ في العربية... ولا تدغم الراء في اللام... وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم". معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٨.

(٣) شرح التكملة ص ٦٣٢.

(٤) ينظر: سر الصناعة ١/٢١٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١/٣٤٧، والأصول ٣/٤٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤٦، والممتع ٢/٦٨٩، ٦٩٠، وشرح الشافية ٣/٢٦٩، والهمع ٦/٢٩٩.

وفي ذلك يقول سيبويه: "ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف".^(١)

ثانياً—ذهب بعض العلماء إلى جواز إدغام الطاء في مقاربتها، فيقال: اطّجع في: اضطجع، وممن قال بذلك السيرافي؛ إذ قال: "وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بمنكر...".^(٢)

وقد نصّ العكبري على القولين السابقين، مصححاً القول الأول، فقال: "وأما الضاد فقد جعلها قوم من هذا القبيل"^(٣)، وهو اختيار أبي علي، وذلك أن الضاد توجد فيها استطالة لا توجد في مقاربتها، والإدغام يزيل ذلك عنها، وهذا هو المذهب الصحيح.

وقد أخرجها قوم من هذا الحكم، وقالوا: قد أدغم في الطاء، فقالوا: اطّجع، وقال غير هؤلاء: هذا شاذ لا يُعْرَج عليه كما أن قلبها لاماً قد جاء ولم يُعَوَّل عليه، فقد حكوا: الطّجَع^(٤)، فأبدلوا من الضاد لاماً^(٥).

تعقيب:

اعتل العكبري لتصحيح القول الأول بعلّة صرفية مفادها المحافظة على خصائص حرف الضاد من الاستطالة الموجودة فيه، والإدغام يزيل تلك الاستطالة.

٣٠- إدغام الهاء في الهاء:

الهاء ليس لها من مخرجها ما يدغم فيها، أو تدغم فيه؛ لأنها من مخرج الألف والهمزة، فلم يبق لها ما تدغم فيه إلا ما هو من المخرج الذي يلي مخرجها،

(١) الكتاب ٤/٦٦.

(٢) كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص ٤٣١.

(٣) أي مما لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه.

(٤) حكاه سيبويه عن بعض العرب، ينظر: الكتاب ٤/٨٣.

(٥) شرح التكملة ص ٦٣٣.

فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدم الحاء أو تتقدمها الحاء، فإن تقدمت على الحاء جاز الإدغام والبيان، نحو: اجبَةً خاتماً، إن شئت لم تدغم، وإن شئت قلبت الهاء حاءً وأدغمت الحاء في الحاء؛ لأنهما متقاربان ليس بينهما شيء، وإن تقدمتها الحاء، نحو: امدحُ هلاًلاً، فالبيان ولا يجوز الإدغام، والعلة في ذلك أن المخرجين قد اختلفا مع أن الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل. (١)

وقد نص العكبري على أن إدغام الحاء في الهاء لا يجوز، وأن ما نسب إلى سيبويه من جواز إدغام الحاء في الهاء مدفوع، فقال: "وتدغم الهاء في الحاء، لأن الحاء أقرب إلى الفم... ولا يجوز العكس، نحو: امدحُ هلاًلاً، فلا تقلب الحاء هاءً ولا عيناً؛ لما فيه من التراجع وارتكاب الأثقل.

فإن قيل: فقد زعم سيبويه أن الحاء تدغم في الهاء نحو قول الراجز: (٢)

كأنَّها بعد كلال الزَّاجِرِ

ومَسَّحَه مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

وردَّ عليه ذلك أبو الحسن. (٣)

قيل: الحكاية عن سيبويه ليست على وجهها، إذ يمتنع على سيبويه أن يعزى إليه الإدغام هنا لثلاثة أوجه:

أهدأها: أنه قال قبل هذا الموضع بقريب إن الحاء لا تدغم في الهاء (٤)،

وأشبع القول في ذلك، فكيف يناقضه قريب؟!.

(١) ينظر: الممتع لابن عصفور ٦٧٩/٢.

(٢) من مشطور الرجز، بلا نسبة في الكتاب ٤/٥٠، وسر الصناعة ١/٥٨، والنكت ٢/١٢٥٦.

الشاهد: قوله: ومسَّحَه: حيث أخفى الهاء، وسيبويه يسمي الإخفاء إدغامًا.

(٣) ينظر: رد الأخفش على سيبويه في سر صناعة الإعراب ١/٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٩.

والثاني: أن حقيقة الإدغام لا تساعد في هذا البيت؛ لما فيه من الجمع بين

ساكنين متنافرين.

والثالث: أن الوزن بالإدغام ينكسر، لأن هذا البيت من مشطور الرجز،

(ومسحجه): (مُتَفَعِّلُنْ)، وبالإدغام يزول عن هذه الزنة إلى ما لا يجوز في هذا

العروض، ولم يجمعوا بين ساكنين في الشعر إلا ما قاله بعضهم^(١) في المتقارب.

وكل ذلك مما لا يسوغ لعاقل دعواه على سيبويه، ويبقى أنه قال في هذا

الموضع يدغم، وهو متأول على معنى أنه يُخَفَّفُ وَيُخَفِّي، فيجوز في العبارة، لأن

ذلك تغيير كما أن الإدغام تغيير، وقد يسمى إسقاط الحرف إدغامًا على المجاز^(٢).

تعقيب:

استدل العكبري بثلاثة أدلة في رده على الأخفش ما نسبه لسيبويه، والأدلة

هي:

١- أن الحاء لا تدغم في الهاء؛ لما في ذلك من الجمع بين ساكنين

متنافرين.

٢- أن وزن البيت بالإدغام ينكسر.

٣- أن ما نسب لسيبويه مخالف لما نص عليه في الكتاب.

(١) يقصد الخليل والأخفش، ينظر: كتاب العروض للأخفش ص ١٦٤.

(٢) شرح التكملة ص ٦٣٥-٦٣٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله ترفع الدرجات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله المهداة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد ، ،

فقد وفقني الله- تبارك وتعالى- لإتمام هذا البحث الذي أفرز نتائج كثيرة ، أذكر منها ما يأتي:

أولاً- أبو البقاء العكبري عالم في اللغة والنحو والصرف والعروض إمام في الفقه والفرائض ، وإذا عدّ العلماء كان من أعظم علماء عصره ، وأكابر لغويي دهره وإذا عدّ الفقهاء كان إمام زمانه ، وقريع دهره ، ولم يمنعه ذهاب بصره من التزوّد بالعلم والمعرفة ، لأنّ الله تعالى عوضه ببصيرة ثاقبة ، وعقل واعٍ ، وحافظة قويّة .

ثانياً- أن العكبري كان بصري المذهب والنزعة في نحوه وصرفه ، وذلك ؛ لأنه سلك طريقهم ، وسار على خطاهم ، وتبنّى آراءهم ، واستشهد بشواهدهم ، واستدل بأدلتهم .

ثالثاً- اعتمد أبوالبقاء العكبري أدلة النحو المعتمدة والغالبة ، وغير المعتمدة في استدلالاته ؛ إذ قوّى بها اختياراته ، وردّها على المخالفين لاختياراته .

رابعاً- أن أبا البقاء كان ذا عقلية تحليلية فذة ، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها التوجيه الصحيح ؛ إذ جمع بين القاعدة الصرفية وعلتها .

خامساً- للعكبري قدرة كبيرة على المناقشة والمحااجة يدلّ على ذلك ما وجدناه في كتابه (شرح التكملة) من مباحث صرفية أفصح فيها عن مذهبه الصرفي ، وأورد الحجج والأدلة التي تؤيد انحيازه للمذهب الذي ارتضاه .

سادساً - لأبي البقاء عدّة طرائق في إيراد مادّته الصّرفية كالتقسيم والاحتجاج والاستنتاج والتكرار ، وكثرة التعريفات ، والاستطراد ، وتأثره بالفقه وأصوله والمنطق وكثرة التعليل، واهتمامه بمسائل الخلاف الصّرفي.

سابعاً - أن أبا البقاء العكبري كان مختصراً في ذكر مسائله الخلافية يعمد إلى الإيجاز، وعدم التطويل.

ثامناً - أن أبا البقاء العكبري كان يجمع في مسألة الترجيح الواحدة بين أكثر من دليلين، كما كان يجمع بين أكثر من علتين، وكان هذا نهجه في أغلب مسائل الترجيح.

تاسعاً - أن أكثر العلل تشترك بين النحو والصرف ، مع الأخذ في الاعتبار أن علل النحو تفوق العلل الصرفية.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ثبت المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم-جلّ من أنزله .
- ٢-ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، ت د/طارق الجنابي-ط/عالم الكتب-الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٣-أبنيّة الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع-ت د/أحمد محمد عبدالدايم-ط/دار الكتب المصرية-القاهرة-١٩٩٩م.
- ٤-أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د/محمد سمير نجيب اللبدي-ط/دار الكتب الثقافية-الكويت-الأولى ١٣١٨هـ/١٩٨٧م.
- ٥-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى - ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٦-أصول النحو العربي، د/محمد خير الحلواني-الناشر: الأطلس-من طبعة ولا تاريخ.
- ٧-الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٨-الأضداد لمحمد بن قاسم الأنباري-ت د/محمد أبو الفضل إبراهيم-ط/المكتبة العصرية-صيदा-بيروت-١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٩-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس-ت د/زهير غازي زاهد-ط/عالم الكتب-الثانية-١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٠-إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه-ت د/عبدالرحمن سليمان العثيمين-مكتبة الخانجي-القاهرة-الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١١-الإعراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، ت.د/سعيد الأفغاني-مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

- ١٢- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من معاني القرآن وإعرايه للزجاج)
لأبي علي الفارسي، ت د/عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم - ط/مركز جمعة الماجد
للثقافة والتراث - دبي - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ١٣- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ت د/محمود سليمان الياقوت -
ط/دار المعرفة الجامعية - ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م.
- ١٤- أمالي ابن الشجري - ت د/محمود محمد الطناحي - ط/ مكتبة
الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- ١٥- أمالي الزجاجي، ت أ/عبدالسلام هارون - ط/دار الجيل - بيروت - الثانية -
١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم -
ط/دار الفكر العربي - القاهرة - ومؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - ت/ محمد محيي
الدين عبد الحميد - ط/ المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - بدون تاريخ.
- ١٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - تح / الشيخ / عادل أحمد عبد
الموجود، وآخرين - طبعة - دارالكتب العلمية - بيروت - ط - الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٨م .
- ١٩- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم -
ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .
- ٢٠- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - ت/ أحمد عبدالغفور العطار -
ط/ دار العلم للملايين - من دون طبعة ولا تاريخ.
- ٢١- التبصرة والتذكرة للصيمري، ت د/فتحي أحمد مصطفى علي الدين -
ط/مركز البحث العلمي وإحياء التراث - جامعة أم القرى - الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- ٢٢- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) للخوارزمي - ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط / مكتبة العبيكان - الرياض - الأولى - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٣- التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي، ت د/ عوض حمد القوزي - ط/ مطبعة الأمانة- القاهرة- الأولى- ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح أافية ابن مالك للمرادى - ت د/ عبد الرحمن علي سليمان - ط/ دار الفكر العربى- القاهرة- الأولى- ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ٢٥- تهذيب اللغة للأزهري- ت الأستاذ/ محمد عبدالسلام هارون- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر- من دون تاريخ.
- ٢٦- جمهرة اللغة لابن دريد، ت د/ رمزي منير البعلبكي - ط/ دار العلم للملايين - الأولى- ١٩٨٧م.
- ٢٧- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي، وآخر- ط/ دار المأمون للتراث- الأولى- ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٨- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٢٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تح / يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.
- ٣٠- دقائق التصريف لأبي القاسم سعيد المؤدب، ت د/ حاتم صالح الضامن - ط/ دار البشائر- الأولى- ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٣١- السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت د/ شوقي ضيف- ط- دار المعارف - مصر- من دون تاريخ.

- ٣٢- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/حسن هنداوي - ط- دار القلم - دمشق - ط/الأولى ١٩٨٥ م.
- ٣٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/خديجة الحديثي - مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥ م.
- ٣٤- شرح التصريف للثمانيني، ت. د/إبراهيم سليمان البعيمي - ط/مكتبة الرشد - الرياض - الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.
- ٣٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ت/محمد نور الحسن، وآخرين - ط/دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م.
- ٣٦- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، ت. د/ هادي نهر، وآخر - طبعة دار الفكر - الثانية - ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م.
- ٣٧- شرح المفصل لابن يعيش - ط/إدارة الطباعة المنيرية - من دون تاريخ.
- ٣٨- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د / فخر الدين قباوه - طبعة دار الأوزاعي بالدوحة - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- ٣٩- العروض للأخفش، ت. د/أحمد عبدالدايم - ط/مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الأولى - ١٩٨٤ م.
- ٤٠- العين للخليل بن أحمد، ت. د/مهدي المخزومي، وآخر - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٥ م.
- ٤١- القاموس المحيط للفيوزآبادي - ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٤٢- الكتاب لسيبويه - ت/ عبد السلام هارون - ط/ الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- ٤٣- كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت. د/سيف بن عبدالرحمن العريفي - مطبوعات مركز الملك فيصل ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م.

- ٤٤- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، ت د/محمود محمد الطناحي، ط/مكتبة الخانجي-القاهرة-الأولى-١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٥- الباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت د/غازي مختار ظليمات- ط/دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان-الأولى-١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٤٦- لسان العرب لابن منظور-ط/دار المعارف.
- ٤٧- المبدع في التصريف لأبي حيان، ت د/عبد الحميد السيد طلب- ط/مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الأولى-١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٤٨- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - ت/ محمد فؤاد سيزكين - ط/مكتبة الخانجي.
- ٤٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه-ط-مكتبة المتنبى-القاهرة-من دون تاريخ.
- ٥٠- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب-ت/عبد السلام محمد هارون-ط-دار المعارف-مصر.
- ٥١- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت/عبد الحميد هنداوي-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٥٢- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ت د/حاتم صالح الضامن-ط-دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع-ط-الأولى-١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٥٣- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ت د/حسن محمود هنداوي- ط/كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع-الأولى-١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ٥٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبعديات لأبي علي الفارسي- ت /صلاح الدين عبدالله السنكاوي-ط/مطبعة العاني-بغداد-من طبعة ولا تاريخ.
- ٥٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د/محمد كامل بركات- ط/دار الفكر-دمشق-١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- ٥٦- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-
ط/الثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٥٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط/
عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- ٥٨-معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي،ت
د/إحسان عباس-ط/دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى-١٩٩٣م.
- ٥٩- معجم البلدان لياقوت الحموي ،طبعة دار صادر - بيروت ١٤٠٤هـ/
١٩٨٤م .
- ٦٠-معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية د/محمد عبدالرحمن عبدالمنعم-
ط/دار الفضيلة- من طبعة ولا تاريخ.
- ٦١- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل - بيروت -
الثانية.
- ٦٢-مقاييس اللغة لابن فارس، ت.أ/عبدالسلام محمد هارون-ط/دار
الفكر-١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٦٣-المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني،ت د/أحمد عبدالله
إبراهيم الدويش-ط/جامعة الإمام محمد بن سعود-١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٦٤- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عزيمة- ط/
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- ٦٥-المقرب لابن عصفور، ت/أحمد عبدالستار الجوارى، وآخر-ط/الأولى-
١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ٦٦- الممتع فى التصريف لابن عصفور ، تحقيق د / فخر الدين قباوة -
طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ٦٧- المنصف شرح تصريف المازني لابن جنى ، تحقيق الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، والأستاذ / عبدالله أمين - طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- ٦٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تصحيح الشيخ / علي محمد الضباع - مطبعة مصطفى محمد - مصر - من دون تاريخ.
- ٦٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، تحقيق / زهير عبدالمحسن - منشورات معهد المخطوطات العربية-الكويت- ط- الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- ٧٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - ت أ/ عبد السلام محمد هارون، ود/ عبدالعال سالم مكرم- ط- مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٧١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت د/ إحسان عباس- ط/ دار الثقافة -بيروت- من دون طبعة ولا تاريخ.

فهرس محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١٨٥	المقدمة
١٩٩ : ١٩١	التمهيد:العكبري والخلاف الصرفي.....
١٩٢	المطلب الأول:التعريف بالعكبري بإيجاز.....
١٩٦	المطلب الثاني:موقف العكبري من الخلاف الصرف
٢١٣ : ٢٠٠	المبحث الأول:أدلة الأحكام الصرفية
٢٠١	السماع
٢٠٥	القياس
٢٠٧	العلة الصرفية
٢٠٩	الإجماع
٢١٠	استصحاب الحال
٢١١	تضافر الأدلة
٢١٢	السبر والتقسيم
٢١٢	القول بالموجب
٢١٢	الاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه
٢١٣	مراعاة النظرير
٢٦٢ : ٢١٤	المبحث الثاني:مسائل الترجيح وأدلة العكبري فيها
٢١٤	جمع قاع على أقواع
٢١٥	مفرد أشد
٢١٧	جمع يد
٢١٩	المحذوف من فئة
٢٢٠	وزن معين

الصفحة	الموضوع
٢٢١	جمع ضيف
٢٢٣	وزن سيّد وميّت
٢٢٥	جمع جَحْمَرِش
٢٢٦	تصغير مُقْتَنَسَس
٢٢٨	تصغير حُبَارَى
٢٣٠	الشَّرْبُ بين المصدرية والاسمية
٢٣١	فُعْلٌ من أبنية الرباعي المجرد
٢٣٣	همزة أرونان بين الأصالة والزيادة
٢٣٤	همزة إمعة بين الأصالة والزيادة
١٣٦	همزة ضهياً بين الأصالة والزيادة
٢٣٨	أصل قطوطى
٢٤٠	ألف (أفعى) بين القلب والإلحاق والتأنيث
٢٤٢	ياء (يستعور) بين الأصالة والزيادة
٢٤٣	نون (مَنْجُنُون) الأولى بين الأصالة والزيادة
٢٤٥	ميم (دَلَامِص) بين الأصالة والزيادة
٢٤٧	هاء (هركولة) و(هبلع) و(هجرع) بين الأصالة والزيادة
٢٤٨	هاء أمهات بين الأصالة والزيادة
٢٤٩	نون صنعاني
٢٥٠	التاء في (كلتا) مبدلة من واو
٢٥٢	وزن تورا
٢٥٣	أصل كينونة
٢٥٦	أصل ألف حاحيت

الصفحة	الموضوع
٢٥٨	إدغام الراء في اللام
٢٥٩	إدغام الضاد في مقاربهها
٢٦٠	إدغام الحاء في الهاء
٢٦٣	الخاتمة
٢٦٥	ثبت المصادر والمراجع
٢٧٢	فهرس محتويات البحث